CD/PV.603
22 August 1991
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثالثة بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد اوراشيو ارتياغا (فنزويلا)

GE.91-62339/١٩٣٠ح

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٠٣ لمؤتمر نزع السلاح .

في بداية عملنا اليوم ، يسرني أن أرحب بحرارة باسم المؤتمر وباسمي شخصياً ، بزميلين مبجلين ينضمان إلى هيئتنا التفاوضية بشأن نزع السلاح . إنني أعني الممثلين الجديدين لمصر ، السفير منير زهران ، والهند ، السفير براكاش شاه . والسفيران لهما تاريخ دبلوماسي طويل وبارز . والسفير براكاش شاه هو صديق قديم دون شك . وقد كان سفيراً للهند في فنزويلا حيث عمل باجتهاد كبير وترك ذكريات طيبة جداً . وأود في ترحيبي بالممثلين المبجلين أن أؤكد لهما التعاون الوثيق لوفدي وتعاوني الشخصي ، في سياق أنشطة المؤتمر . وإني مقتنع بانهما سوف يقدمان كسلفيهما إسهاماً قيّماً في العمل الذي نقوم به .

وكما أعلنت في جلستنا العامة الأخيرة ، فإني سأقدم إلى المؤتمر اليوم لاتخاذ قرار ، متى انتهينا من قائمة المتحدثين ، تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية والتوصيات الواردة في الفقرة ١٩ من تقرير الفريق المخصص للخبراء العلميين للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية . وعندئذ سوف أدعو المؤتمر إلى الإحاطة بارتياح بتقرير رئيس المشاورات المفتوحة العضوية بشأن تحسين فاعلية أداء المؤتمر ، الوارد في الوثيقة CD/WP.410 . وسوف أتلو في ذلك السياق بياناً بتعلق باشتراك الدول غير الأعضاء في عملنا .

وعندي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو كوبا ، ونيجيريا ، وهنغاريا ، وألمانيا ، والسويد ، والجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، الذي سيتحدث بوصفه رئيساً للجنة المخصصة المعنية بوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وباكستان الذي سيقدم تقريراً بوصفه رئيساً للمشاورات غير الرسمية بشأن أداء المؤتمر ، والمكسيك ، واندونيسيا ، وفرنسا . والآن أعطي الكلمة للمتحدث الأول على القائمة لهذا اليوم ، ممثل كوبا ، السفير بيريز نوفوا .

السيد بيريز نوفوا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): إنه لمصدر فخر لي وارتياح عظيم أن آخذ الكلمة في هذه الجلسة العامة تحت رئاسة ممثل لقارتنا ولشعب فنزويلا الشقيق . ولأنني أعرف قدرتكم وخبرتكم ، فإني أجرؤ على القول أنكم سوف تقودون عملنا نحو تحقيق نتائج إيجابية في هذه الأوقات المعقدة . ولا أود أن تفوتني هذه الفرصة لأكرر ما سبق أن قلته لأسلافكم فيما يتعلق بالعمل الإيجابي الذي أنجزوه في تحريك عملنا إلى الأمام ومتابعة أهداف المؤتمر . وأود كذلك أيضاً أن أرحب بحرارة

بالزملاء الذين وصلوا للتو إلى جنيف وأن أمد لهم يد التعاون باسم وفد بلدي ، وأن أتمنى كل نجاح للزملاء الذين يتركونا لتولي مهام جديدة .

إن كوبا التي عانت بشكل مباشر وأحياناً بشكل مكثف من أخطار التهديد العسكري منذ انتصار الثورة ، عملت عن وعي لوقف وعكس اتجاه سباق التسلح ، وكانت ولا تزال وستظل نصيراً فعالاً في العلاقات متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى معاهدات تفضي إلى تحقيق السلام والأمن الدوليين وتكون عادلة بالنسبة للجميع . وكلنا نتحمل بوصفنا أعضاء في مؤتمر نزع السلاح مسؤولية كبيرة في التفاوض على اتفاقات سليمة وحازمة تقودنا إلى إزالة وتدمير ترسانات الأسلحة التي تهدد وجود البشرية نفسه . وهناك أولويات في الاضطلاع بهذه المسؤولية لا يمكن أن نتجاهلها . لقد تقرر ، عن حق واستجابة لمطلب البشرية ، أن تكون أولويتنا هي إزالة مخزونات الأسلحة النووية ومرافق إنتاجها من على وجه الأرض . ومما يؤسف له أنه يجب أن نعترف بأن خطر الانفجارات النووية ، لا نتيجة للمواجهة العسكرية وحسب ، ولكن أيضاً بسبب العيوب التقنية أو الإهمال ، لا يزال يهدد وجودنا .

إن بعض الحائزين الرئيسيين والأكثر أهمية للأسلحة النووية والكيميائية يحثون على عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية فوراً . بيد أنه يبدو من المدهش أنهم ليسوا متحمسين في مطالبتهم بالإزالة السريعة للأسلحة النووية وتكنولوجيات الأسلحة الجديدة التي تشكل أخطر تهديد للبشرية . وترى حكومتي أن كل جهودنا لا بد أن توجه نحو عقد معاهدات فعالة تقلل وتزيل الأسلحة النووية . وفي هذا السياق ، وإدراكاً من بلدي بأن أي اتفاق يزيل أي فئة من فئات الأسلحة سوف يسهم في السلم والأمن الدوليين ، فإنه يعتقد أن التبكير بعقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وإن كانت تعتبر إنجازاً جزئياً في سياق المشكلة الأكثر تعقيداً لنزع السلاح العام والكامل ، يشكل خطوة إلى الأمام في إزالة إحدى فئات الأسلحة التي تهدد البشرية . لهذا السبب تهتم سلطاتنا الوطنية بصورة مستمرة في الهيئات التي تنشئها لتحقيق هذه الغاية بحصيلة أعمال هذا المؤتمر . وقد اتخذت هذه السلطات استناداً إلى الأهداف التي يتعين أن نصل إليها عدداً من المبادرات منها تفكيك المرافق الكوبية التي تستهلك مواد كيميائية تندرج تحت الاتفاقية ، وإجراء دراسة كاملة لمستويات استهلاك واستيراد هذه المواد الكيميائية .

وقبل إبداء آراء محددة حول "النص المتداول" ، أود أن أقدم بعض التعليقات العامة . علينا ألا ننسى أنه كانت هناك عقبات طوال سنوات عديدة أخرت مفاوضاتنا لعقد الاتفاقية ، من بينها الإصرار على حق الانتقام وعلى الاحتفاظ بنسبة ٢ في المائة من الترسانات الكيميائية . إننا نشعر بارتياح إزاء اختفاء هذه العقبات الآن ،

وسنكون أكثر ارتياحاً إذا كان ذلك نتيجة للمفاوضات متعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح وليس نتيجة لاتفاقات ثنائية علينا الآن أن نرحب بها ونثني عليها ، نظراً لأن ذلك يشكل دون شك خطوة إلى الأمام نحو عقد الاتفاقية . وعلى الرغم من أننا نرى أن من المهم الاستفادة من هذا الوضع للتبكير بعقد الاتفاقية لمصلحة أمن جميع الشعوب ، فإنه لا يمكننا قبول طلبات بأن نضحي بالوقت المتاح لنا لإجراء مفاوضات أخرى في مجال نزع السلاح .

وترى كوبا التي لا تملك أسلحة كيميائية أن عقد اتفاقية غير تمييزية تحظر استحداث وتخزين واحتياز ونقل واستخدام هذه الأسلحة وتنص على الأحكام اللازمة لتدمير المخزونات القائمة ومرافق الانتاج وأجهزة الإطلاق ، ليس ذا أهمية حاسمة وحسب ، وإنما يشكل كذلك ضماناً أساسياً في تصورها للأمن . وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقية كل الدول التي تمتلك أسلحة كيميائية . ويجب أن تكون لجميع الدول فيها حقوق وواجبات متساوية ، سواء كانت تملك أو لا تملك أسلحة كيميائية ، وإن كان ينبغي أن تتحمل الدول التي تمتلكها التزامات إضافية معينة كانعكاس بسيط للواقع .

لقد كنا نرى باستمرار أننا لا نتفاوض على معاهدة لمنع الانتشار الأفقي في مجال الأسلحة الكيميائية ، ولكن على معاهدة لنزع السلاح الكيميائي بالكامل ، ومن ثم ينبغي ألا يتضمن النص الذي نتفق عليه أي مادة تمكن أي دولة طرف ، بعد انتهاء المدة المقررة للتدمير ، من أن تمتلك هذا النوع من الأسلحة في ترساناتها أو أن تحتفظ بقدرتها على انتاجها . وينبغي أن تشمل الاتفاقية كل الأسلحة الكيميائية القائمة ، بما فيها الأسلحة الثنائية والمتعددة المكونات ، بصرف النظر عن تركيبها ومكوناتها ، وينبغي أن تشمل جميع مرافق إنتاج وتخزين هذه الأسلحة . وينبغي ألا تتضمن الاتفاقية أي أحكام تحد أو تقيد التجارة الدولية في المواد الكيميائية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية ؛ بل على العكس ينبغي أن تتضمن ضمانات معينة بأنها لن توفر ستاراً لممارسات تمييزية تقوم على معايير تتعارض مع نص الاتفاقية وروحها . وكوبا تشارك الآراء التي سبق الاعراب عنها في هذه القاعة ، والتي مفادها أنه متى عقدت الاتفاقية ، يجب ألا يكون هناك أي جهاز إضافي للتحقق يمكن في الواقع العملي أن ينشىء نظاماً قانونياً مزدوجاً لرصد التجارة في المواد الكيميائية لأغراض تبيحها الاتفاقية . وقد شاركنا مع ١٨ عضواً آخر في هذا المؤتمر في تقديم تعديل مقترح يتعلق بالفقرة ٣ من المادة الحادية عشرة بشأن إزالة جميع القيود التمييزية القائمة ضد الدول الأطراف بمجرد دخول الاتفاقية المقبلة حيز النفاذ بالنسبة لهذه الدول .

وبنبغي ألا يلحق أي ضرر بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف تحت أي طروف . وبالمثل ينبغي أن تتاح للأطراف في الاتفاقية فرص الحصول على المساعدة في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية ضدها أو في حالة التهديد باستعمال هذه الأسلحة ضدها . ونعتقد أيضاً أنه ينبغي أن تعتمد الاتفاقية بدون تحفظات ، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في تعزيز أحكامها وسلطتها الأدبية .

وفيما يتعلق بالمشكلة الأساسية المتعلقة بالتحقق ، التي لا تزال موضع مناقشة ، نرى أن أفضل نظام للتحقق يمكن وضعه لا يمكن أن يكون كاملاً ، لذلك يجب أن يوجه مناقشاتنا في هذا الأمر الاعتدال وإدراك السياق الذي سيطبق فيه النظام الذي يتفق عليه . وسيكون من الضروري إيجاد توازن مناسب بين ما هو مطلوب لتوفير نظام موثوق وفعال وما يمكن أن يكون قابلاً للتطبيق والاستمرار بدون فرض عبء مالي غير ضروري ، ومكلف وربما قد يثبط عملية الانضمام العالمي إلى الاتفاقية .

وسيكون من الضروري أن تكون الأنواع المختلفة التي توضع للتفتيش متكاملة في طبيعتها ، ولا بد أن تكون أقل ما يمكن وأقل تقحماً بقدر الإمكان دون الإضرار بالمصالح المشروعة للدول في المجال الصناعي . ولا بد أن تلتزم التفتيشات الروتينية بطبيعة الغرض الذي صممت من أجله ، وفي رأينا أنه ينبغي ألا تفتصي عناصر تتطلبها التعتيشات بالتحدي .

لقد درسنا بعناية جميع المقترحات التي قدمت حتى الآن لمعالجة المشكلات التي تتصل بالمادة التاسعة . وسوف يتعين على فريق المفتشين المشاركين في نظام التحقق أن يكون ممثلاً بشكل عام بقدر الإمكان للدول الأطراف ، وأن تقره في كل مناسبة الدول المعنية . وينبغي ألا تستخدم التفتيشات بالتحدي بأي حال بطريقة عشوائية بواسطة أي دولة ، وينبغي أن تبتعد هذه التفتيشات عن أي اعتبارات سياسية أو اعتبارات أخرى . وهذا هو السبب في أننا نعلق أهمية على القلق الذي أثير فيما يتعلق بالامكانية القائمة لإساءة استعمال هذا النوع من الاجراءات ، ونرى أنه يتعين إفساح المجال لمعالجة هذا الأمر بشكل أو بآخر في النص الذي نتفق عليه .

وفيما يتعلق بتكوين ووظائف ودور المجلس التنفيذي ، فإننا نرى أنه يتعين أن يضمن هذا الجهاز تمثيلاً جغرافياً سليماً . وينبغي أن يكون حجمه ممثلاً لعضوية الاتفاقية ، وينبغي ألا يكون به أعضاء دائمون ، وينبغي أن ينتخب المؤتمر جميع الدول التي ترغب في الاشتراك فيه مع احترام مبدأ إعادة انتخاب جميع أعضاء المجلس . ويجب أن يكون لكل بلد صوت ويمكن تحديد اشتراكات البلدان المالية على أساس جدول اشتراكات الدول في الميزانية العادية للأمم المتحدة . ونرى أنه ينبغي أن تكون

الأمانة الفنية ممثلة لمختلف البلدان التي سوف تكون أطرافاً في الاتفاقية ، وأن تكون وظائفها مفتوحة أمام مواطني أي دولة طرف . أما بالنسبة لتمويل المنظمة المقبلة ، فإننا نعتقد أن هذه مسألة هامة جداً . ولدينا انطباع بأن لدى الوفود فكرة عما يجب ألا يكون عليه نظام التمويل أوضح مما يجب أن يكون عليه التمويل . وقد حدد وفدنا بعض المبادئ التي قد تشكل أساساً للنظر في المستقبل في هذه المسألة سنقدمها أثناء هذه المفاوضات . ربما يتطلب تمويل التكاليف المتكبدة نتيجة لعمليات التفتيش الروتيني والتفتيش بالتحدي أحكاماً إضافية ، ولذلك فإن الحلول البديلة تقتضي مواصلة الدراسة والنظر .

وفي رأينا أننا حققنا خلال الأشهر القليلة الماضية تقدماً هاماً في المفاوضات بشأن "النص المتداول" لاتفاقية الأسلحة الكيميائية المرتقبة . ولا بد أن نذكر أن هذه العملية التفاوضية هي نتيجة مفاوضات تجري فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وأن معظم البلدان - التي نأمل أن توقع الاتفاقية لكي تحظى بمشاركة عالمية - غير ملمة تماماً بهذا النص . لذلك فإننا نؤيد الرسالة التي وجهها رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ورئيس مؤتمر نزع السلاح إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة موجهين اهتمام هذه الدول إلى أقرب استكمال عملية التفاوض بشأن الاتفاقية ، وأيدنا فكرة إبلاغ الممثلين الدائمين لمنظمتنا من غير أعضاء المؤتمر بالسمات الخاصة للنص قيد النظر . بيد أننا نعتبر ذلك غير كاف نظراً لاقتراب موعد عقد الاتفاقية واهتمامنا بأن تحظى بأكبر مشاركة فيها . ونقترح أن تبادر أمانة مؤتمر نزع السلاح فوراً إلى القيام بعملية واسعة النطاق للإعلام والتوضيح لخدمة الممثلين الدائمين للحكومات غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق "بالنص المتداول" للاتفاقية ، وذلك لتمكين هذه الدول من توقيع الاتفاقية فور عقدها .

واسمحوا لي في ختام كلمتي أن رغبتنا القلبية هي ألا يقتصر الأمر على تتويج الزخم الذي تحظى به مفاوضات الأسلحة الكيميائية الآن بعد سنوات طويلة من الركود بالنجاح بأسرع ما يمكن ، ولكن ينبغي أيضاً أن يمتد هذا النجاح عاجلاً وليس آجلاً إلى المواضيع الأخرى التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل كوبا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ، السفير أزيكيوي .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، يسرني أن أراكم رئيساً لعملنا ، وأنتم تمثلون بلداً تربطه بنيجيريا علاقات

ممتازة . وعلى الرغم من أن هذه فترة حاسمة في دورتنا ، فإن وفدنا واثق من أنكم سوف تضطلعون بنجاح بمسؤولياتكم في الأيام القادمة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سلفكم السفير ليدوغار على إسهاماته البارزة أثناء رئاسته .

لقد تركنا عدد من الزملاء منذ آخر مرة تحدثت فيها إلى المؤتمر . وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى لهم كل نجاح في أعمالهم المقبلة . وأود كذلك الترحيب بالزملاء الجدد الذين انضموا إلينا مؤخراً .

لما كانت دورة هذا العام تقترب من نهايتها ، فإن من الطبيعي أن نقيم جهودنا وأن نربطها بالتوقعات التي بدأت معها . وسأخصص الجزء الأول من بياني في هذا الصباح للأسلحة الكيميائية . إننا نعتبر روح التعاون الإيجابي التي سادت عموماً في المفاوضات مشجعة للغاية . وقد توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في العام الماضي إلى اتفاق لمنع إنتاج الأسلحة الكيميائية . ويرحب وفدنا بالمبادرة المناسبة التي اتخذتها الولايات المتحدة لحل مسألتين رئيسيتين كانتا تسببان عوائق أمام مفاوضاتنا في الماضي . ونلاحظ بارتياح التزامهما غير المشروط بتدمير جميع مخزونات ومرافق الأسلحة الكيميائية لديهما خلال ١٠ سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ . وفي رأينا أن هذا الاستعداد للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة هو علامة مشجعة على الأمل في حل مشكلات شائكة أخرى يتضمنها "النص المتداول" .

غير أنه ينبغي ألا يلهينا المسعى لاستكمال عملنا عن حقائق الوقت الراهن . وسوف تقتضي المرحلة النهائية لعملنا جهوداً دقيقة ومنسقة من جانب جميع الوفود لتأمين تعزيزها من خلال الاتفاق على المسائل المعلقة القليلة . وعلينا أن نثبت التبصر والتماسك اللذين تقتضيهما الفرصة وأن نحدد أساليب عملية وتطلعية نحو التبكير في عقد اتفاقية شاملة وقابلة للتحقق منها على نحو فعال لتحقيق الحظر الكامل لاستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة .

وعلى الرغم مما يبدو من تكرار ، نجد من الضروري التأكيد على أن نيجيريا لا تمتلك أسلحة كيميائية ، ولا تعتزم امتلاكها . وعلى الرغم من أن صناعتها الكيميائية لا تزال في مرحلة طفولتها ، فإن حكومتنا عقدت حلقة دراسية وطنية عن مستقبل الأسلحة الكيميائية وتستمد الأهمية التي يعلقها بلدنا على الاتفاقية من رغبتنا في التوصل إلى اتفاق ينسجم مع شواغل الأمن العالمي ، ويضمن مع ذلك في الوقت نفسه عدم إعاقة تنمية صناعتنا الكيميائية . وباختصار ، فإنه يجب أن تكون الاتفاقية محايدة من الناحية الاقتصادية .

ولا يزال قلقنا الرئيسي يتمثل في الخوف من أن يؤثر الحظر والقيود المقترحة بشكل خطير في نطاق واسع من الصناعات في المجال الكيميائي ، بسبب اعتمادها الشديد على استيراد المواد الخام ، بما في ذلك العوامل الكيميائية . والواقع أنها قد تؤدي إلى إعاقة الامدادات ، وإطالة التأخير وتصاعد الأسعار . وقد تتأثر بالمثل المعدات المتصلة بهذه الصناعات . وهذه شواغل حقيقية جداً ، وأعتقد أننا لا نتفاوض على اتفاقية من شأنها أن تثل الصناعة الكيميائية للدول الأطراف ، وبخاصة من البلدان النامية . فمن شأن هذا التصور أن تكون له آثار كئيبة على عالمية الاتفاقية . من هنا فإننا نعتقد بوجوب إلغاء كافة تدابير مراقبة الصادرات القائمة في الصناعة الكيميائية عندما تدخل الاتفاقية حيز النفاذ . ومن الواضح أنه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة هذه المخاوف .

إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الذي عقدته اللجنة المخصصة بين الدورتين لإدراج مواد بشأن المساعدة والحماية ، وبشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وكذلك المادة الجديدة المتعلقة بالعقوبات في "النص المتداول" . إن ذلك يبشر بالتبكير في عقد الاتفاقية . وتنشأ الأهمية التي نعلقها على هذه المواد من اعتقادنا بأنه ينبغي للاتفاقية أن تساعد على تعزيز العلاقات الودية بين أطرافها عن طريق التعاون في الصناعة الكيميائية . كما ينبغي لها أن توفر إطاراً ، بالإضافة إلى الآليات الدولية الأخرى ، لإقامة علاقات وثيقة عن طريق إظهار التضامن بين الدول الأطراف في أوقات الأزمات . والمادتان العاشرة والحادية عشرة ، والمادة المتعلقة بالعقوبات تنطوي على هذه الامكانيات ، ولا بد من بلورة أحكامها بشكل فعال بحيث تتحقق هذه الامكانيات بالكامل .

وفيما يتعلق بمسألة العقوبات على وجه التحديد ، نادى وفدنا في العام الماضي بوضع أحكام بشأن العقوبات إزاء انتهاك الاتفاقية . وعلى الرغم من أن سجل فرض عقوبات مختلط في أحسن الأحوال ، فإن إدراجه في الاتفاقية يمكن أن يعزز الانضمام العالمي . ويرى بلد نام مثل نيجيريا أن خلق الوعي بأن استعمال الأسلحة الكيميائية لن يكون بلا تكلفة ، من خلال التزام بعقوبات تفرضها الدول الأطراف ، سوف يردع العدوان من جانب الدول غير الأطراف .

وسيقع عبء وضع سياسة عقوبات رادعة للشأن من استعمال الأسلحة الكيميائية دون شك على عاتق المجلس التنفيذي الذي يعمل تحت إشراف مناسب من قبل مجلس الأمن على النحو الذي حدده السفير العربي من مصر في بيانه في الجلسة العامة المعقودة في ٨ آب/أغسطس . ويدرك وفدنا المشكلة القانونية الصعبة لمحاولة تقنين العقوبات ضد الدول غير الأطراف في الاتفاقية المرتقبة . غير أننا ننظر إليها كتدابير حتمية لتوفير الأمن غير المنقوص للدول الأطراف .

وسيكون من قبيل قصر النظر أن نعتقد أو نفكر في أن فوائد هذه المواد تنصب فقط على الدول الأطراف من البلدان النامية . وبما أننا نعيش في عالم مترابط ومتكامل ، فإنه يتعين أن تبذل كل الجهود الممكنة للتأكد من أن الاتفاقية جذابة بقدر الإمكان لكي تبلغ أوسع انضمام ممكن .

والتحقق هو مشكلة أخرى رئيسية لم تحل بعد ، سواء كان روتينياً أو بالتحدي ، وهو يظل أمراً صعباً للغاية . وعلينا أن نواصل دراستها بطريقة بناءة جداً ، وبمثابرة . ونحن نعتبر التفتيش الروتيني ممارسة تقنية بحتة ينبغي أن يترك أمر إجرائها للأمانة التقنية . وهذا المنهج وحده يمكنه أن يضمن نظاماً عادلاً ومنصفاً وغير تمييزي . أما التفتيش بالتحدي فهو مختلف من الناحية النوعية . فهو أولاً يجري بناء على طلب دولة طرف . وثانياً ، فإنه يستهدف معالجة شكوك وشواغل محددة . وهذا الجانب من التفتيش ، إلى جانب الاهتمام الخاص الذي بولده بين الدول الأطراف ، يعطيه طابعاً سياسياً معيناً ولذلك فهو حساس للغاية . ويجدر القول مكرراً إن صورة الدولة الطرف موضوع التحدي تكون موضع رهان . لذلك لا يتوقع بعد أن تستكمل المنظمة تفتيشها لمرفق الدولة العضو إلا أن تصدر المنظمة نفسها إعلاناً قاطعاً عن امتثال أو عدم امتثال الدولة الطرف ، على أساس تقرير التفتيش . ويجب أن يكون التفتيش ممارسة جماعية ، من البداية حتى النهاية ، وبخاصة بسبب طابعه السياسي . إننا نثق أن هذا الجانب الهام من المسألة وبالطبع مستوى التقحم أو دور المراقب سوف تكون كلها موضوع دراسة دقيقة .

لقد أوضح التاريخ مراراً أننا لا نستطيع في الحقيقة أن ننفذ أو نقنن الأخلاق . وكلنا يعلم أن النية الطيبة شيء والتنفيذ الأمين شيء آخر تماماً بصرف النظر عما إذا كان اختيار المرافق التي تخضع للتفتيش تقوم به الأمانة الفنية أو الدول الأطراف .

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة نزع السلاح النووي التي تشكل موضوعاً ذا أولوية على جدول أعمالنا . لقد تحرك الاتجاه في السنوات الأخيرة نحو التعاون العملي بين الدول . والأهم هو أن المناخ قد تحسن بدرجة كبيرة لدراسة مسائل نزع السلاح . وقد أسفر هذا التطور ، الذي كان غيابه يمثل عذراً جاهزاً لعدم تحقيق تقدم في عملية نزع السلاح ، إلى نجاح عقد معاهدة القوات النووية المتوسط المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد شهد الشهر الماضي مناسبة تاريخية أخرى عندما وقع البلدان اتفاق "ستارت" بشأن خفض أسلحتهما النووية الاستراتيجية .

وعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة في الأفق ، فإنه يتعين على الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية التطلع إلى المحافظة على الزخم حيث ليس هناك محل للرضا الذاتي . إننا لا نستطيع أن نتحمل عودة التوترات القديمة . وجدول أعمال تحديد الأسلحة الاستراتيجية لم يستنفد بعد . وما معاهدة "ستارت" إلا بداية لعملية متواصلة نحو نزع السلاح النووي . وهناك الكثير مما نستطيع أن نتعلمه من تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وقيمة هذه المعاهدة تكمن في أنها توفر أساساً لاتفاق أبعد مدى بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية . غير أنه ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن الهدف النهائي للمفاوضات الثنائية هو الإزالة التامة والكاملة لجميع الأسلحة النووية . وفي ظل هذه الخلفية ندعو المؤتمر إلى اتخاذ التدابير التي تفضي إلى البدء الفوري للمفاوضات متعددة الأطراف بشأن حظر التجارب النووية كمسألة ذات أولوية . ونحن نتطلع إلى التبكير بإنشاء اللجنة المخصصة بولاية تفاوضية في الدورة القادمة .

لقد وقع عدد من البلدان مؤخراً ، من بينها جنوب افريقيا ، معاهدة عدم الانتشار . وأعلنت دولتان حائزتان للأسلحة النووية هما فرنسا والصين عزمهما من حيث المبدأ على الانضمام إلى المعاهدة . وهذا بشير طيب بالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار التي تمثل أهم اتفاق دولي يحد من انتشار الأسلحة النووية . ونحن نرحب بها بحرارة في جماعتنا . وسوف يعزز نمو الدعم دون شك نظام عدم الانتشار . وعلى الرغم من أن هذه التطورات تشكل خطوة تلقى الترحيب في الاتجاه الصحيح ، فإنه لا تزال هناك شواغل خطيرة بحاجة إلى دراسة . ففي افريقيا تظل هناك مسألة حاسمة تتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لجميع المرافق النووية في جنوب افريقيا ، واليورانيوم العالي التخصيب الذي تمتلكه . وفضلاً عن ذلك ، هناك حقيقة وجود بعض الأسلحة النووية التي انتجتها واختبرتها وربما نشرتها . وتعلق نيجيريا أهمية عالية على فعالية نظام الضمانات التي يجب تعزيزها ، كما يجب سد الثغرات الموجودة فيه . وبدون عمل ذلك سوف يصيب الضعف نظام عدم الانتشار .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل نيجيريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا ، السفير توث .

السيد توث (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنئكم على توليكم منصب رئيس هذه المرحلة البالغة الأهمية والختامية للدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح . ودعني أضيف أنني لا أحسدكم على الاضطلاع بمهمتكم الصعبة ، لكن وفدنا مستعد لتقديم دعمه الكامل لكم في عملكم . وأود أن أشاركك

كلمات الترحيب التي وجهتموها إلى زميليا الجديدين السفير مير زهران ممثل مصر والسفير براكاش شاه ممثل الهند .

لقد سببت الأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفياتي قلقاً في كل أنحاء العالم . وكان الانقلاب الفاشل هجوماً مباشراً على ديمقراطية متفتحة . وقد شعر بلدنا بارتياح وسعادة غامرة للتطور الايجابي للأحداث واستعادة السلطة الدستورية في موسكو . ويؤمل مع هذا التطور الإيجابي أن تتبدد أيضاً المخاوف من ظلال تزحف على الجهود الدولية لنزع السلاح .

بعد سنوات طويلة من المفاوضات المثابرة ومع اتفاق هام لنزع السلاح يتعلق بالقوات النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في اجتماع قمة موسكو الذي عقد منذ أسبوعين . وسوف يسهم التخفيض المرتقب بنسبة نحو ٣٠ في المائة من الترسانات الهجومية دون شك في خلق عالم أكثر أمناً واستقراراً وتمهيد الطريق أمام خطوات أخرى في المجال النووي ، وبخاصة في إزالة القوات النووية قصيرة المدى .

وقد كانت لأحداث أخرى وقعت هذا العام حتى الآن آثار معقدة على أعمالنا . وربما يمكن إرجاع أكبر أثر إلى حرب الخليج ، والتهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب . وقد كان للتوقعات المتعلقة بنتائج النزاع والشروط الممكنة لتسويته أثر واضح على المفاوضات بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتها ، مما أسعر عن تحقيق تقدم بشأن المسائل المعلقة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية المرتقبة .

ولا تقل عن ذلك الأهمية التي يمكن تعليقها على مبادرات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي اتخذت بعد انتهاء أزمة الخليج . وتمثل مبادرة الأسلحة الكيميائية التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة ، والخطة الجديدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي قدمها رئيس فرنسا تطورات هامة . واتخذت خطوات هامة كذلك نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ، بما في ذلك إعلان دولتين حائزتين للأسلحة النووية هما فرنسا والصين من حيث المبدأ قرارهما التوقيع على معاهدة عدم الانتشار .

وقد كان لإعادة الولايات المتحدة تقييم سياسة الأمن المتصلة بالأسلحة الكيميائية أثر هائل في مفاوضات الأسلحة الكيميائية . ولا شك أننا نضم صوتنا إلى أصوات الثناء العديدة التي تحدثت في هذه القاعة بشأن القرار الذي أعلنه الرئيس بوش منذ شهرين للتخلي عن الموقف السابق فيما يتعلق بالتدمير المشروط لمخزونات الأسلحة الكيميائية وحق الاستعمال الثاري للأسلحة الكيميائية . وقد أظهرت هذه المبادرة نية حقيقية في عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أبكر وقت ممكن ، وأدت

إلى توفير حو موات تحقق فيه المفاوضات الآن تقدماً . ولا يسع الوفد الهنغـــاري إلا أن يرحب بخطط تكثيف عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وتخصيص أكبر وقت ممكـــن للعمل الموضوعي لتلبية متطلبات الهدف الذي تم اعتماده في الولاية الجديدة للجنـــة . ونحن نقدر الجهود التي بذلها رئيس اللجنة المخصصة ، السفير بتسانوف في السعي إلـــى تدبير وقت إضافي للمفاوضات دون أن تكون هناك نية للتداخل مع سائر أحداث نزع السلاح المتعدد الأطراف ، التي لا تقل عنها أهمية . ونرى أنه يمكن القيام بنوع ما مـــن النشاط ، إلى جانب عقد دورة كاملة للجنة ، حتى أثناء الفترات التي تواكب عمـــل محافل نزع السلاح الأخرى . ويجب في هذا الصدد إيلاء الاعتبار للاستفادة من وجود صانعـــي القرار السياسي على المستوى الرفيع في الجمعية العامة للأمم المتحدة . إن تجمعهـــم في نيويورك يمكن استغلاله لإعطاء دعم سياسي إضافي أو دفعة لمفاوضات الأسلحـــة الكيميائية .

إن تقرير مؤتمر نزع السلاح المقرر تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحـــدة في وقت لاحق من هذا الخريف سوف يعكس النتائج التي تحققت حتى الآن في مفاوضات الأسلحة الكيميائية . وسوف تمثل الانجازات الوضع الراهن للمفاوضات وسوف تبين أيضاً بشكل مـــا المجالات التي تتطلب مزيداً من العمل لعقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويتمثل أحـــد هذه المجالات بالطبع في مسألة التحقق الذي يعتبر بطبيعته أحد العناصر الحاسمة فـــي أي اتفاق لتحديد الأسلحة أو نزع السلاح . وقد أدخلت أثناء دورة هذا العام نهج جديـــدة هامة في الأعمال الجارية بشأن نظام التحقق سوف تطبق على الأنشطة التي لا تحظرهـــا الاتفاقية . ونعلق أهمية مماثلة على أنه تم بعد فترة من التوقف استئناف المناقشـــة الموضوعية في إطار اللجنة المخصصة بشأن العنصر الآخر في نظام التحقق المرتقـــب ، ألا وهو التفتيش بالتحدي . وقد تعزز التفتيش بالتحدي بأفكار جديدة قدمها عدد مـــن الوفود التي وفرت مادة غزيرة للعمل بهدف حل هذه المسألة . وقد كان تكثيف العمـــل بشأن نظام التحقق المقرر إنشاؤه بمقتضى المادة السادسة من مشروع الاتفاقية ثمـــرة للاعتراف العام بأن الأحكام الحالية بشأن التحقق من الأنشطة التي لا تحظرها الاتفاقيـــة أبعد من أن تكون مرضية . ونرحب بالنهج الجديدة الراميه إلى إدماج أكبر وأنسب قســـم من الصناعة الكيميائية الدولية في نظام للتحقق أكثر شمولاً . وكل هذه النهج تسعـــى إلى إيجاد حل ما لإزالة الثغرات الموجودة . ومن المشجع أيضاً أن الصناعـــة الكيميائية مستعدة لتوفير فرص الوصول إلى كل مرافقها لتحقيق الأغراض الرئيسيـــة للتحقق .

وعندما نحاول سد ثغرات الأمن التي تم تعيينها في نظام التحقق ينبغي لنـــا ألا نتغاضى عن النقائص الموجودة في مواقع أخرى . وأود أن أشير إلى جداول المـــواد الكيميائية التي تؤدي دوراً اساسياً في تنفيذ عمليات التفتيش . وواضح أن محتويـــات

الجداول سوف تحدد إلى حد بعيد نطاق أي تفتيش يجري في المستقبل . والآن على سبيل المثال ، عندما ننظر إلى الجدول ١ ، الذي تندرج فيه المواد الكيميائية المعروف أنها تمثل أسلحة كيميائية ، قد يتعين علينا أن هناك بعض المواد الكيميائية التي وصفت علناً بأنها عوامل حرب محتملة غير مدرجة في الجدول المذكور . كذلك ، هناك ما يدعو إلى افتراض أن الدول المعلن أنها تمتلك أسلحة كيميائية والدول المعروفة باهتمامها بهذه الوسيلة الحربية قد تمتلك تركيبات من الأسلحة الكيميائية التي لم يعلن عنها بعد . لذلك فإن خطر التحايل قائم . ويصعب بالطبع تصور أي طريقة للتغلب على الظاهرة الأخيرة . بيد أنه يجب أن ندرك بعض حقائق الحياة إذا أردنا أن نحافظ على وضوح الرؤية .

وبينما توجد حاجة حيوية إلى وجود نظام مناسب للتأكد من أن الصناعات الكيميائية للدول الأطراف المقبلة لا تقوم بالفعل إلا بأنشطة لا تحظرها الاتفاقية ، ينبغي أن نكون واقعيين في أهدافنا النهائية . وينبغي أن يكون واضحاً من الآن أن نظام التحقق المنيع من اتفاقية الأسلحة الكيميائية من شأنه أن تترتب عليه أعباء مالية وأعباء أخرى ستكون معظم الأطراف المقبلة عازفة عن تحملها . غير أنه يلزم تحقيق توازن بين الامكانيات وحماية التنفيذ . وفي رأينا أن نظام التحقق يمكن تعزيزه إلى حد كبير بوضع نظام متطور للتحدي يوفر فاعلية متزايدة ، تتعلق بصفة خاصة بالمرافق المعلنة بموجب المادة السادسة من الاتفاقية المرتقبة .

لقد قيل مراراً إن أحد الأغراض الرئيسية للتحقق هو كشف عدم الامتثال ، ومن خلال ذلك ردع المخالفين المحتملين . وفي الوقت نفسه ، فإنه بالنظر إلى حدود أي نظام عملي للتحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ينبغي النظر أيضاً في وسائل أخرى لتعزيز ردع المخالفين المحتملين . وواضح أن التحقق تتوفر له أفضل الفرص لكشف الانتهاك الناجم عن الاستخدام الفعلي للأسلحة الكيميائية . وهذا الشكل من الانتهاك أخذته في الاعتبار مبادرة الرئيس بوش باعتباره انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي ، وأنا لا أعتقد أن هناك من يفكر في خلاف ذلك في هذه القاعة . وإذا قبلنا هذه المقولة كمقدمة ، أصبح على المجتمع الدولي أن يتمسك باتخاذ الاجراءات المناسبة والمصممة ضد أي دولة تستخدم الأسلحة الكيميائية . إن هذه الاجراءات تعني بالطبع العقوبات بالدرجة الأولى . لقد وضعت شروط وقف إطلاق النار التي أنهت نزاع الخليج كما وردت في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٧ قواعد وشروطاً صارمة بالنسبة للمهزوم وقدمت سابقة هامة . ومثل هذه الشروط في حد ذاتها يمكن أيضاً أن تصبح شكلاً من الردع لأي معتد أو مخالف في المستقبل . ويمكنها أيضا أن تكمل بصورة فعالة القدرة الرادعة للتحقق الذي يتوقع أن يكشف عدم الامتثال . ولذلك فإن من المستصوب إلقاء نظرة أخرى على "تدابير إصلاح وضع ما وضمان الامتثال ، بما في ذلك العقوبات" ، التي أضيفت مؤخراً إلى نص الاتفاقية .

وهناك مسالة أخرى لا يمكن تفاديها عند مناقشة حظر استعمال الاسلحة الكيميائية ، وهي بالتاكيد علاقة اتفاقية الاسلحة الكيميائية ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . إننا ننظر إلى اتفاقية الاسلحة الكيميائية على أنها تحل بالكامل ، بالنسبة للدول الاطراف ، محل الالتزامات والحقوق التي يقضي بها بروتوكول جنيف . وبقبول روح وجوهر اتفاقية الاسلحة الكيميائية لا يبقى سبب وجيه للإبقاء على التحفظات التي أبدتها دول معينة إزاء البروتوكول . ونحن نؤيد بالتاكيد الدعوة إلى سحب جميع التحفظات إزاء بروتوكول جنيف لدى التوقيع على اتفاقية الاسلحة الكيميائية بحد أقصى . ونرحب بقرار عدد من الدول الاطراف في بروتوكول جنيف بسحب تحفظاتها .

لقد ذكرت هنغاريا في مناسبات سابقة أن الدول الاطراف في اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، لا يمكن وهي تضطلع بمسؤوليات كبيرة ، أن تكون مؤهلة فقط لنفي الحقوق التي تتمتع بها الدول غير الاطراف التي لا تتحمل التزامات . وفي هذا الصدد ، يتعين أن تكون اتفاقية الاسلحة الكيميائية بالفعل تمييزية بصورة إيجابية تجاه الدول الاطراف . والتمييز الذي ينبغي أن ينشأ من اتفاقية الاسلحة الكيميائية المرتقبة يمارس ضد الدول التي لا تنضم إلى الاتفاقية . وإذا كان الانضمام العالمي للاتفاقية هدفاً مرغوباً فيه ، فإن ذلك لا بد أن يؤخذ في الاعتبار . ونحن ندرك بالطبع وجود ترتيبات معينة تستهدف كبح التهديد الحالي بانتشار الاسلحة الكيميائية . وقد أسهمت هذه الترتيبات بالعمل في جهود عدم الانتشار . بيد أنه ببلوغ الحظر التام والشامل للاسلحة الكيميائية من خلال اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، تصبح هذه الترتيبات - التي كانت نتيجة لوضع مختلف تماماً - بحاجة إلى إعادة دراستها وينبغي أن تصبح منسجمة مع أغراض الاتفاقية .

إن التقدم الذي أحرز مؤخراً في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الاسلحة الكيميائية وتوقع استكمال هذه المفاوضات بحلول عام ١٩٩٢ ، سوف يؤثران أيضاً في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية . وأود فقط الاشارة إلى التوقع الذي سمع مراراً بأن عقد اتفاقية مؤسسة بشكل جيد للاسلحة الكيميائية سوف يمهد الطريق أمام تحسين فاعلية أداء اتفاقية الاسلحة البيولوجية . وليست هذه هي المناسبة الاولى في دورة ١٩٩١ لمؤتمر نزع السلاح التي يذكر فيها موضوع الاسلحة البيولوجية في أحد البيانات . ففي إطار مشاوراتنا غير الرسمية حول مستقبل مؤتمر نزع السلاح ، أثارت وفود عديدة إمكانية إجراء مفاوضات موضوعية لإنشاء آلية للتحقق في هذا المجال . كما تضمنت خطة تحديد الاسلحة ونزع السلاح التي قدمها سفير فرنسا المبجل في ٣ حزيران/يونيه اقتراحاً محدداً عن التحقق من اتفاقية ١٩٧٢ للاسلحة البيولوجية .

وفي رأينا أن مسألة حظر الأسلحة البيولوجية بشكل مضمون تكتسب أهمية متزايدة . وقد سببت النتائج التي توصلت إليها مؤخراً أفرقة التفتيش التابعة للأمم المتحدة في العراق تحذيراً مخيفاً بأن الخطر الجسيم للحرب البيولوجية لم يختفِ بعد . ونعتقد بشكل حازم أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ذات أهمية حاسمة ، وتسهم إسهاماً لا ينكر وذا صلة في الأمن الدولي . كما يؤدي نظام تدابير بناء الثقة الذي اعتمد في اجتماع المتابعة التقني لعام ١٩٨٧ دوراً مفيداً في تعزيز تلك الاتفاقية . غير أنه ينبغي ألا تغرينا هذه الحقائق الإيجابية بالاطمئنان والإحساس بشعور زائف من الارتياح .

وعلينا أن نستخلص دروساً هامة من أداء نظام بناء الثقة . وبعض عناصر النظام بحاجة إلى تعزيزها وتوسيع نطاقها ، بينما لم تثبت بعد فاعلية البعض الآخر . وتكمن مهمة كبيرة لمؤتمرنا في تعديل الأساليب الحالية لنظام بناء الثقة . ويبدو حتمياً في هذا الشأن توسيع نطاق وزيادة عدد المرافق المعنية من جهة ، وتركيز التبليغات من جهة أخرى على المعلومات ذات الصلة والهامة . وينبغي أيضاً أن يكون نطاق تدابير بناء الثقة أوسع فيما يتعلق بالأنشطة الدفاعية التي تبيحها الاتفاقية ، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة التي تنطوي على خطر غير مباشر بالنسبة للبشرية ، على سبيل المثال عن طريق الإضرار بالبيئة . وتتمثل مشكلة أخرى في معالجة البيانات أو غيابها حالياً . إن هيكل التقارير يجب أن يعدل بحيث تفتح إمكانية التحليل المحوسب . وينبغي إتاحة فرص الوصول إلى قاعدة البيانات هذه أمام جميع الدول الأطراف . أما فيما يتعلق بالخطوات المقبلة في مجال بناء الثقة ، قد يكون من المستصوب وضع الأساس لطرق الاتصال المباشر بين المرافق المسؤولة في الوقت الحاضر في التقرير السنوي .

ومن المستصوب أيضاً تقييم النهج الحالي لتدابير بناء الثقة وإعادة تأكيد الالتزام السياسي بالاشتراك في هذه التدابير . وهناك مسؤولية هامة أخرى تقع على عاتق المؤتمر الاستعراضي تتمثل في تعزيز طابع الاتفاقية باعتبارها أداة لعدم الانتشار ، على أن يكون ذلك بالطبع بدون تغيير المبادئ الأساسية المتعلقة بالعلاقات التجارية والتعاون العلمي .

وفي ضوء الدلائل الحديثة التي تشير إلى أن أحد الأطراف الموقعة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد نفذ برنامجاً للحرب البيولوجية ، لم يعد يمكن اعتبار مسألة التحقق مجرد مسألة نظرية . بل إن هذه المشكلة تبدو على العكس أكثر حيوية من أي وقت مضى . ومن أهم وربما أصعب المهام التي تنتظر المؤتمر الاستعراضي الثالث وضع الأساس لمواصلة النظر في إنشاء نظام مقبل للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية .

وطبيعي أنه لا يمكن لمؤتمر قصير نسبياً أن يغطي كل مشكلة التحقق بأكملها وبتعقيداتها . ومن الحلول الممكنة أن نركز جهودنا على مسائل المبدأ وترك التفاصيل العملية لعملية متابعة جديدة . وواضح أن أي نوع من المتابعة لا بد أن يواجه مهمة شاقة ، حيث يتعين القيام بقدر كبير من العمل التقني المفصل . وفي ضوء هذا ، نرى أنه لا ينبغي أن ترتبط مثل هذه العملية بالضرورة بإطار زمني صارم . وربما يلزم أن تكون الطبيعة الأولية لمثل هذه المتابعة طبيعة استكشافية . ويجب ألا ننسى أن التحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية يشكل مهمة محددة جداً ، ويمكن بسهولة أن تتحول لتصبح ربما أكثر صعوبة مما هو الحال بالنسبة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويتعين كإجراء تمهيدي لمزيد من المفاوضات ، تعيين نهج ممكنة ودراستها من نواحي الامكانية العملية ، والفعالية ، والتكلفة .

إن نزاع الخليج ونتائجه لها آثار تتجاوز كثيراً الجهود الجارية المتعددة الأطراف لنزع السلاح . والأنشطة التي قامت بها اللجنة الخاصة للأمم المتحدة التي أنشئت لتنفيذ الفقرات ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ تحمل رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي ككل . لقد كانت للمحاولات السرية والعلنية للانتشار ، والإفراط في تكديس الأسلحة التقليدية بما لا يتناسب بالمرة مع الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس آثار بالغة في زعزعة الاستقرار بالنسبة للأمن الدولي . ويبدو أن هناك تناقضات بين الآلية القائمة متعددة الأطراف لنزع السلاح والتي ليست شاملة بأي حال ، بما في ذلك أدواتها القانونية ، من جهة ، وحقائق الواقع المكتشفة من ناحية أخرى . ومما يؤسف له أن المشكلات قد طفت على السطح في مناطق كان يبدو فيها شعور ظاهر بالأمن . وقد نشأت جوانب من عدم الثقة فيما يتصل بفاعلية النظم المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح التي أنشئت في ميدان أسلحة التدمير الشامل . ويدعو هذا الادراك إلى التفكير بشأن فاعلية بعض الجوانب ذات الصلة من المعاهدات القائمة في مجالي الأمن ونزع السلاح وسائر الاتفاقات ذات الصلة .

إن هناك قوة دفع سياسية في الوقت الحاضر تتسم بالأهمية وتلقى الترحيب ، الهدف منها استكمال وضع اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية ولتدمير مخزوناتها . ولا غنى عن هذا التأثير من أجل إتمام أي اتفاق لنزع السلاح . غير أنه يجب ألا ننسى دروس نزاع الخليج التي أشرت إليها للتو ، وهي أن بعض جوانب عدم الثقة قد نشأت فيما يتصل بالاتفاقات الحالية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . ولا يمكن بالتأكيد أن ننكر أن هذه الاتفاقات قد عقدت على أساس ما أمكن تحقيقه سياسياً في ذلك الوقت ، بيد أنه يبدو أن الواقع قد تحدى بعض الأهداف . وهذا في رأينا ينبغي أخذه في الاعتبار ونحن نعمل من أجل عقد اتفاقات جديدة بهدف تجنب "خيبة الأمل" في المستقبل في المسائل التي تتصل بالأمن الدولي .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل هنغاريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ، السفير ريتر فون فاغنر .

السيد فون فاغنر (ألمانيا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، لقد توليتم منذ أسبوع مهمتكم البالغة الأهمية كرئيس لهذا المؤتمر . وإننا نتمنى لكم كل نجاح . ولا شك في أنكم على كفاءة عالية تمكنكم من توجيه مداولاتنا بأعلى قدر من الفاعلية . ونظراً لأن رئاستكم ستكون الأخيرة في دورة هذا العام ، فإنها ستغطي معظم المرحلة الهامة في المفاوضات ، حتى الأسابيع الأولى من السنة القادمة . ويمكننا أن نكون على ثقة بأننا سنبلغ تحت رئاستكم الأهداف الرفيعة التي ننشدها .

(واستطرد المتحدث بالانكليزية)

قبل أن أقدم تقريرين عن تفتيشين اختباريين بالتحدي أجريا في ألمانيا في مطلع هذا العام ، أود أن أبدأ ببعض الملاحظات بشأن هذه المسألة عموماً . لقد تعرض عملنا في وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية للنقد في الماضي بصورة متكررة من خارج مؤتمر نزع السلاح ، بسبب ابتعادنا عن الواقع في مفاوضاتنا على مائدة المؤتمر المنفصلة . وعلى الرغم من أن الانتقادات لم تكن خاطئة في بعض النواحي ، فإنها لم تكن صحيحة فيما يتعلق باختبارات التحقق . ولدينا حتى الآن سجل يضم نحو ٥٠ تفتيشاً اختبارياً روتينياً أو بالتحدي ، أجريت بواسطة مختلف البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو المراقبين فيه خلال السنوات القليلة الماضية . ويدل هذا على وجود أساس عملي متين لا يزال ينمو ، وعلى وجود ثروة من الخبرة التشغيلية المتاحة لنا لكي نستكمل ، أخيراً ، عملنا في إعداد اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

لقد أبلغت بعض البلدان ، بما فيها بلدي ، أيضاً عن عمليات تفتيش اختباري ثنائية بالتحدي ، لم تقتصر على إضافة المزيد من عناصر الواقعية إلى عملية تعليمية بالمعنى العملي جداً ، وإنما أسهمت في الوقت نفسه في بناء الثقة بين البلدان المشتركة فيها . وفي هذا السياق يود وفدنا أن يعرب عن تقديره الخاص للتقرير المشترك الهام الذي قدمته جمهورية بولندا والاتحاد السوفياتي في الوثيقة CD/1093 .

وفي إطار مجموعة من التفتيشات الاختبارية الألمانية بالتحدي ، أجري تفتيش من هذا النوع للمرة الأولى في مجمع كيميائي كبير في نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩١ . وأجري تفتيش اختباري آخر بالتحدي مع مشاركين من خمسة بلدان أخرى أعضاء في مؤتمر نزع السلاح في قاعدة جوية ألمانية في أيار/مايو ١٩٩١ . ويسرني أن أقدم اليوم تقريري هذين التفتيشين الاختباريين بالتحدي ، واللذين قدما في الوثيقتين CD/1101 وCD/1102 (ورقتي العمل CD/CW/WP.360 وCD/CW/WP.361) .

وبهدف الحصول ، للمرة الأولى ، على خبرة في تفتيش موقع إنتاجي كبير يمثل الصناعة الألمانية ، وقع الاختيار على موقع صناعي في فرانكفورت - هوكست ، يضم نحو ٨٠٠ بناية و١٠٠ مرفق انتاجي مستقل ، ويغطي مساحة تزيد على ٤ كليومترات مربعة . وتصف الوثيقة CD/1101 تفاصيل السيناريو ، وعملية إجراء التفتيش والدروس المستفادة منه . لقد أوضح هذا التفتيش الاختباري قبل كل شيء أنه يمكن بنجاح التحقيق في أي انتهاك مشتبه للمادة الأولى من الاتفاقية ، حتى في حالة موقع صناعي كيميائي كبير الحجم جداً . بيد أنه يتعين أن يكون الاشتباه ملموساً ومحدداً بدرجة كافية في طلب التفتيش . وفي هذه الحالة ، تم التحقيق في الانتاج المشتبه فيه للمادة الكيميائية السليفة "DF" المدرجة في الجدول الأول . ويتعلق درس هام آخر بضرورة تدريب المفتشين تدريباً خاصاً لأداء مهمة التفتيش الصعبة في الصناعة الكيميائية . وقد وجد أن الخبرة لا في مجال العمليات الكيميائية وحسب ، بما فيها العمليات التي ربما تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيميائية ، ولكن أيضاً في مجالي الهندسة الكيميائية وإنشاء المصانع ، لها أهمية حاسمة بشكل مطلق . وهذا ينطبق بالمثل على أعضاء فريق المرافقة التابع للسلطة الوطنية .

وفيما يتصل بحجم فريق التفتيش ، فقد تمكن ١١ مفتشاً انقسموا إلى أربعة أفرقة فرعية من تفتيش أقل من ثلث عدد المرافق خلال يومين استغرقهما التفتيش الاختباري . ولتيسير مهمة المفتشين وجدت ضرورة لتوفير عدد من مساعدي التفتيش . وينبغي أن يلحق هؤلاء المساعدون بكل فريق فرعي ، وذلك للقيام ، على سبيل المثال ، بأخذ العينات والفرز التحليلي .

لقد استبعد من التفتيش جانب تأمين الموقع . ونظراً لأن تأمين موقع بهذا الحجم بأسلوب موثوق يمثل مشكلات كبيرة ، فقد تقرر عدم إرهاق سيناريو هذا التفتيش الاختباري الأول بالتحدي .

ولم يسبب التفتيش الاختباري مشكلات أساسية فيما يتعلق بالسرية التجارية . غير أنه كان هناك شعور بأنه لا يمكن تقنين هذا الجانب بطريقة واقعية بالقدر الكافي ، نظراً لعدم وجود شعور حقيقي بعدم الثقة في حالة هذا التدريب . ومع ذلك ، فإن منطقة البحوث التطبيقية في المجمع ، والتي تمثل المرحلة بين البحث والانتاج ، اعتبرت حساسة بشكل خاص: فالمعلومات التي يمكن جمعها فيها ذات قيمة تجارية غير عادية بالنسبة لمالك المجمع ، ولذلك فإنها تتطلب حماية خاصة . وفيما يتصل بالمراقب ، لم يكن هناك ما يدل على أن دوره يختلف عن دوره في المرافق العسكرية . وينبغي في كلتا الحالتين إحاطة المراقب علماً بكيفية سير التفتيش من خلال رئيس المفتشين وحده ، بينما يترك لتقدير الدولة التي تخضع للتحدي أن تحدد مدى الوصول الذي يمنح له . ويتعين مواصلة تحديد حقوق المراقب بشكل واضح .

وأخيراً ، فقد ثبت أن مهمة أخذ العينات وتحليلها صعبة بشكل خاص . وتأكدت في هذا الاختبار ضرورة مواصلة تطوير الطرق وأجهزة القياس ، التي سبق أن حددتها الأفرقة التقنية برئاسة الدكتور روشيو . ويتطلب الأمر خفض عدد العينات والوقت اللازم للتحليل بشكل حاد . وينبغي أن تتضمن الطرق التي يجب تطويرها وسائل مبسطة للفرز الأولي تعززها طرق فرز أكثر تعقيداً ، من قبيل الطرق التي اقترحتها استراليا مؤخراً في الوثيقة CD/CW/WP.353 . وبذلك يمكن التقليل إلى أدنى حد من العمليات المتعمقة لتحليل العينات التي تكون أكثر تقحماً وأطول وقتاً في الموقع . وثبت أن استخدام الأجهزة التحليلية التابعة للمختبر المركزي بالموقع أنه يمثل مشكلة ، نظراً لأن وقتا طويلاً ينفق في تكييفها لمتطلبات التفتيش .

لقد تأكدت بعض الخبرات التي ذكرتها أثناء التفتيش الاختباري الأول بالتحدي الذي شارك فيه مشتركون من جنسيات مختلفة ، وقد ورد وصف تفصيلي لذلك في الوثيقة CD/1102 . وانطلق التفتيش في قاعدة باد كروزناخ الجوية العسكرية ، التي تضم منطقتين متباعدتين ، من الاشتباه في تخزين أسلحة كيميائية وتدريب العاملين على استعمال هذه الأسلحة . وكان أحد أهداف هذا التفتيش الاختباري يتمثل في اكتساب خبرة عملية في تكوين فريق تفتيش دولي شبيه بالأفرقة التي سوف توفدها الأمانة الفنية في المستقبل . وقد عمل المفتشون الذين جاؤوا من الأرجنتين ومصر وإيران وباكستان والمملكة المتحدة وألمانيا معاً بطريقة ممتازة . ومن وقت إلى آخر ، توقف سير التفتيش لمناقشة المسائل التي أثارها أعضاء الفريق الذين شاركوا لأول مرة في تفتيش يتصل بالأسلحة الكيميائية . وأصبح واضحاً مرة أخرى أنه يلزم أن يكون المفتشون الذين تعينهم الأمانة الفنية على استعداد كامل وتدريب جيد .

وقد أعطيت درجة عالية من الانفتاح للمراقب في هذا التفتيش الاختباري الذي أوكل دوره إلى المملكة المتحدة ، غير أنه كان مصحوباً بمرافق بصورة مستمرة ، شأنه في ذلك شأن المراقب في التفتيشات الاختبارية الألمانية السابقة بالتحدي . وفي بعض الحالات وبناء على طلب ممثل موقع التفتيش ، كان المراقب يبقى على مسافة مأمونة من الهدف الحساس الذي يجري تفتيشه .

وأخيراً ، أعود إلى نقطة نقد العمل الذي جرى في مؤتمر نزع السلاح ، ألا وهي عدم توفر الشعور اللازم بالواقعية ، فأضيف اقتراحاً عملياً يعتمد على الخبرة العملية: في سبيل تضييق الفجوة بين اختبارات التفتيش والتفتيشات الحقيقية في المستقبل ، يمكن إخفاء أسلحة كيميائية زائفة في موقع التفتيش على ألا تكشفها إدارة الموقع ومحاولة إخلائها على الرغم من تأمين الموقع .

ويمكن إجمالاً ، وإلى جانب الدروس الكثيرة الأخرى المستفادة ، أن نخلص من هذا التفتيش الاختباري متعدد الجنسيات الأول إلى أن نظام التفتيش بالتحدي يمكن أن يفي تماماً بالمتطلبات كأداة هامة للتحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ويمكن تنفيذه بطريقة تكفل الدرجة اللازمة من الانفتاح ، مع مراعاة المصالح الأمنية الوطنية للدولة الخاضعة للتفتيش .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وأهنئه كذلك على اسبانيته الممتازة . وأعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير هلتنيوس .

السيد هلتنيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، قبل أن أتحدث عن موضوع بياني اليوم أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر . وكأعضاء في مجموعة الـ ٢١ ، يتعاون أعضاء وفدينا تعاوناً وثيقاً في عدد من مسائل نزع السلاح . وإني متأكد من أنكم ستواصلون توجيه أعمال المؤتمر بمهارة كبيرة . وأعرب عن شكر وفدنا وتقديره لسلفكم السفير ليدوغار من الولايات المتحدة ، على الطريقة الواثقة والفعالة التي اضطلع بها بمهامه في هذا المنصب الهام . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفيرين زهران من مصر وشاه من الهند ، وكذلك بالسفير نياغو من رومانيا والسفير بروتودننغرات من اندونيسيا . ونتطلع أنا ووفد بلادي إلى أن نواصل التعاون الممتاز الذي كان قائماً بيننا وبين أسلافهم .

تبدو مفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية الآن أنها تدخل مرحلتها النهائية والحاسمة . وقد ظلت هذه المفاوضات تحقق تقدماً تحت القيادة الماهرة للسفير بتسانوف ، رئيس الأفرقة العاملة وأصدقاء الرئاسة . ورهناً بأن يظهر جميع المشتركين القدر اللازم من المرونة والتصميم ، يوجد ما يدعو إلى توقع تتويج جهودنا بالنجاح في العام القادم . وستكون الاتفاقية إنجازاً تاريخياً وستجعل العالم مكاناً أفضل لنا وللأجيال القادمة .

إن المادة الأولى تشكل العمود الفقري لمشروع الاتفاقية . وقد تمت إزالة إحدى العقبات الرئيسية من على طريق الاتفاقية مؤخراً ، عن طريق تضمينها حكماً عن الحظر التام لاستعمال الأسلحة الكيميائية في نطاق الاتفاقية . وكان ذلك ضروريا بشكل مطلق وزاد بشدة من آفاق التقدم على صعيد المسائل المتبقية . ولم تناقش على مدى سنوات عديدة بضع مشكلات متبقية تتعلق بالمادتين الأولى والثانية . ويجب الآن دراستها وحلها . وإحدى هذه المشكلات مسألة حظر الاستعدادات العسكرية لاستعمال الأسلحة الكيميائية . وقد طرحت هذه المشكلة في المفاوضات منذ فترة طويلة في ظروف تختلف بشدة عن الوضع الحالي . فاليوم لدينا حظر غير مشروط للاستعمال في المادة الأولى ،

ولذلك لا يبدو أن الحاجة إلى حظر محدد للاستعدادات العسكرية لها نفس الأهمية السابقة . من هنا ، فإن وفد بلادي يعتبر أن الفقرة ٤ من المادة الأولى غير مطلوبة بعد الآن .

ومسألة مبيدات الأعشاب هي قضية أخرى لم تحل وتتصل بالمادة الأولى . وموقف وفدنا الثابت منذ فترة طويلة هو أنه ينبغي أن تتضمن الاتفاقية المرتقبة حظراً لاستخدام مبيدات الأعشاب كوسيلة حربية . وعندما نوقش الأمر فيما مضى أعرب عن المخاوف بأن يفسر حظر الاستخدام العسكري لمبيدات الأعشاب على أنه يحظر على أي دولة طرف من استعمال مبيدات الأعشاب ، لتنظيف قواعدها الجوية مثلاً ، وهو نشاط قد يكون حاسماً في دعم جهودها الحربية . غير أن عبارة "كوسيلة للحرب" توضح أن مثل هذه التفسيرات غير ممكنة . ويؤيد وفدنا تضمين المادة الأولى حظراً لاستعمال مبيدات الأعشاب كوسيلة للحرب على النحو الوارد في الحاشية ١ تحت هذه المادة . وبالنظر إلى الخبرات المفجعة في هذا المجال ، لا يمكن أن تغفل اتفاقية الأسلحة الكيميائية هذه المشكلة بكل بساطة . وواضح أن توسيع النطاق على هذا النحو لا يمكن أن تصاحبه آليات للتحقق من النوع المقرر بالنسبة لعوامل الحرب الكيميائية . ويرى وفدنا أن الوسيلة الوحيدة الممكنة للتحقق هي التحقيق في الاستعمال المزعوم .

وسيتطلب الأمر أيضاً حل المشكلة الصعبة التي تتعلق "بالأسلحة الكيميائية القديمة" المتروكة كمخزونات في أراضي بلدان أخرى أو توجد كمخلفات في ساحات المعارك . وهناك مشكلات عديدة تتصل بهذه القضية ، أصعبها موضوع المسؤولية عن هذه الأسلحة . وربما لا بد أن يكون هناك أيضاً حد زمني معين للأسلحة يدرج في هذه الفئة . ويبدو لي أنه سيتعين حل مشكلة الأسلحة الكيميائية القديمة بشكل ثنائي بالدرجة الأولى بين البلدان المعنية ، وأنه ينبغي أن تقتصر الاتفاقية متعددة الأطراف على الاشارة إليها بشكل عام .

لقد تحقق تقدم خارق على مدى السنتين الأخيرتين في استكمال نظام التدمير في المادتين الرابعة والخامسة ومرفقاتهما . وبعد سحب "اقتراح نسبة الـ ٣ %" يوجد لدينا الآن نص متفق عليه يتضمن أطراً زمنية متفق عليها لتدمير الأسلحة الكيميائية والتزاماً لا يشوبه أي غموض بتدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية .

لقد تبلورت في هذا العام أفكار جديدة تتعلق بالتحقق في الصناعة الكيميائية . والاحظ بارتياح كبير المواقف المتقاربة التي تجمع على إدراج "المرافق ذات القدرة" في المادة السادسة ، وأثني على أن الوفود لا ترفض استكشاف الأفكار الجديدة .

ويرحب وفدنا بأن جزءاً هاماً من الصناعة الكيميائية يبدو مستعداً لتوفير فرص الوصول الحر لمرافقه أمام المفتشين الدوليين . وسوف يساعد هذا النهج إلى حد كبير تعريف "القدرة" غير أنه إذا وجد من المستصوب إيجاد مفهوم أضيق إلى حد ما ، فإن وفدنا يرى أن إعفاء أنواع معينة من الانتاج هو أقل الأساليب تعقيداً لحل المشكلة .

إن نظام التحقق الذي يستند إلى نطاق موسع من الإعلانات والتعيينات التي تقدمها الدول الأطراف سيكون بمثابة تدبير هام لبناء الثقة ، من شأنه أن يوفر إمكانية لإثبات الامتثال للاتفاقية . ويرى وفدنا أنه ينبغي أن ترتبط الإعلانات بالانتاج الحالي أو المخطط .

وفي رأينا أن يعني موقع التفتيش موقعاً صناعياً كاملاً . وينشأ من هذا أن التفتيش يمكن أن يتضمن مجموعة من الاجراءات تتوقف على طبيعة الموقع . وينبغي أن يكون هدف التفتيش التحقق من الإعلان . وينبغي أن يكون الأساس هو إجراء تفتيش بسيط نسبياً ، مع إمكانية زيادة درجة التقحم إذا رأى المفتشون ضرورة لذلك . وهكذا فإن عدد التفتيشات التي يمكن إجراؤها في إطار ميزانية محددة سيكون أكبر كثيراً بالمقارنة مع النظام المنصوص عليه حالياً في "النص المتداول" .

ويجب أن يتم اختيار المرافق التي تخضع للتفتيش بموجب المادة السادسة بطريقة تراعى فيها الشواغل الأمنية للدول الأطراف . غير أننا لا نفهم السبب في التركيز المسبق على عمليات التفتيش على مرافقه إنتاج مواد الجدول ٣ . والواقع أن وفدنا لا يعتقد أنه يمكن تأسيس تقييم للخطر على أساس معايير تقنية بسيطة . لذلك فإن اختياراً تقوم به الأمانة الفنية على أساس هذه المعايير لن يكفي لفرز أكثر المرافق ملاءمة للتفتيش . وينبغي للدولة الطرف أن تتخذ قرارها الخاص بشأن أي مرفق ترى أنه ينبغي تفتيشه . ولا بد أن يكون ذلك هو الأساس . غير أنه يمكن أن نتصور أنه يمكن استكمال التفتيشات التي تقترحها الدول الأطراف بعمليات تفتيش تقترحها الأمانة الفنية وفقاً لمبادئ توجيهية متفق عليها .

لقد جرت مناقشات كثيرة عن التعيينات غير المسماة . وأفضلية هذه التعيينات لعمليات التفتيش تستند إلى افتراضين مختلفين: الأول هو أن عدم التسمية من شأنه تفادي خلق مشكلات سياسية ثنائية ، والثاني هو أنه لن يكون من الصواب اختيار دولة طرف من بين دول عديدة قدمت نفس التسمية . ويمكن إدراج قائمة المواقع الصناعية المسماة في التقرير السنوي للأمانة الفنية مع الإشارة إلى عدد التعيينات لكل منها .

وبينما لا يبقى سوى قدر قليل جداً من العمل بشأن المادة السابعة ، لا بد من عمل الكثير جداً لبدء الاستعدادات لتنفيذها مع اقتراب استكمال الاتفاقية الآن . وتؤدي الجهود الاقليمية لترويج الاتفاقية المرتقبة وآثارها بالنسبة للدول الأطراف على الصعيد الوطني دوراً بنّاء للغاية في هذا السياق . لذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقدير حكومتي للمبادرة التي أسفرت عن عقد الحلقة العملية الاقليمية في مكسيكو سيتي برعاية إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

لقد تمت تنقية "النص المتداول" كثيراً فيما يتعلق بالمادة الثامنة . والمسائل الرئيسية التي لا تزال بحاجة إلى حل هي تكوين المجلس التنفيذي ووظائفه وصنع القرار فيه . كيف يمكننا إيجاد توازن صحيح بين تمثيلية المجلس التنفيذي وكفاءته؟ وغني عن القول إنه يجب أن تكون جميع الدول الأطراف مؤهلة لعضوية المجلس التنفيذي . غير أن ذلك لا يكفي . إذ ينبغي أن يكفل عدد أعضاء المجلس ومدة ولايتهم أيضاً الفرصة أمام جميع الدول الأطراف للعمل في المجلس التنفيذي على فترات معقولة . وسيكون ذلك دون شك عاملاً هاماً يسهم في الانضمام العالمي الذي نتطلع إليه جميعاً . ويجب أن نكفل في الوقت نفسه عدم إعاقة كفاءة المجلس . لذلك يقترح وفدنا أن يتم انتخاب ٢٥ ـ ٣٠ دولة طرفاً بواسطة مؤتمر الدول الأطراف لمدة سنتين . ونقترح أيضاً أن يتم النص على إمكانية زيادة عضوية المجلس في مرحلة لاحقة ، عند الاقتضاء .

وينبغي أن يكون أساس توزيع المقاعد هو الحاجة إلى تأمين تمثيل جغرافي متوازن . غير أنه يجب أن تنعكس مصالح أخرى عند تكوين هيكل المجلس التنفيذي . كما أن العوامل السياسية وحجم الصناعات الكيميائية الوطنية لها أهمية . وينبغي أن تراعى هذه المصالح ، على الأقل إلى حد ما ، داخل كل مجموعة إقليمية عندما تنظر في توزيع المقاعدة في داخل المجموعة .

ومن الضروري تطبيق نهج مختلف قليلاً على مشكلة عمليات التفتيش بمقتضى المادة التاسعة . وينبغي أن تغطي هذه المادة نطاقاً كاملاً يتراوح بين المشاورات وطلبات التوضيح بشأن مسائل الامتثال للاتفاقية ، وبين طلبات إجراء تفتيشات موقعية قد تكون غير مثيرة أو تتسم بالمواجهة . من هنا جاء اقتراح وفدنا باستخدام تعبير "التفتيش بناء على طلب" . وواضح من المناقشة أن الاختيار المتعمد لجعل إجراء عمليات تفتيش موقعي بمقتضى المادة التاسعة أمراً يتسم بالمواجهة ـ كما يعني ذلك تعبير "بالتحدي" ـ يشدد أيضاً بدرجة أكبر على مسألة إساءة الاستخدام .

لقد قيل إنه إذا لم يمكن إثبات الانتهاك ، وجب اعتبار الطلب إساءة لاستخدام الاتفاقية . وهذا بالطبع رأي مفرط في التبسيط ، لكنه قد يردع أي دولة طرف عن طلب تفتيشات موقعية بموجب هذه المادة ما لم تكن متأكدة بنسبة ١٠٠ في المائة تقريباً من إمكانية إثبات الانتهاك المشتبه . ومن شأن هذه النتيجة أن تسيء إلى مجموع الجهد المبذول للتوصل إلى نظام فعال للتحقق . ويجب أن يكون الغرض منه هو ردع انتهاكات الاتفاقية وليس طلبات إجراء عمليات تفتيش .

إن المصطلحات أقل أهمية بالطبع من جوهر الموضوع قيد التفاوض .لذلك فإن الوفد السويدي لن يصر على تعبير "التفتيش بناء على طلب" ، إذا سبب ذلك تعويق التقدم في استكمال هذه المادة .

إن السويد ترحب بأن تقديم الوثيقة CD/CW/WP.352 قد أعاد المادة التاسعة مرة أخرى إلى مائدة المفاوضات . ونرحب بصفة خاصة بالتعديلات التي اقترحها وفد فرنسا . وتشكل هذه الاسهامات إلى جانب الوثائق الأخرى ، ومن بينها CD/CW/WP.316 أساساً جيداً للعمل في سبيل استكمال صياغة المادة التاسعة . وانتهاء هذا العمل هو في نظر وفدنا المهمة الأكثر إلحاحاً أمام اللجنة المخصصة .

لقد اتجه العمل في مجال نزع السلاح في السنوات القليلة الأخيرة إلى تحقيق المزيد من الشفافية والانفتاح ، وكذلك نحو مزيد من التقحم في نظم التحقق وتبديد الشكوك بشأن الامتثال . وهذا اتجاه هام يوحي بالثقة وبالتالي يعزز أمن الدول . وعلى أساس هذا الاتجاه وكذلك الحاجة إلى إيجاد "شبكة أمن" فعالة في نظام التحقق ، تناول وفدنا المادة التاسعة من مشروع الاتفاقية .

ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن دراسة وضع نظام للتحقق يتضمن ، من جملة أجزاء هامة أخرى ، عمليات تفتيش بناء على الطلب ، لا تتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية وحدها . فستشكل هذه الدراسة أيضاً إطاراً لوضع نظم للتحقق في معاهدات أخرى متعددة الأطراف في المستقبل تتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح .

ويرى وفدنا أن من المهم بالدرجة القصوى أن تستجيب الأمانة الفنية لطلب إجراء التفتيش تلقائياً وبدون أي إبطاء . والوقت هنا هو الجوهر . واتباع نهج مرحلي قد يكون هو الوسيلة للاهتمام ولو إلى حد ما على الأقل ، بكل من الحاجة إلى التلقائية والقلق بشأن إساءة الاستعمال المحتملة . ويمكن أن تؤدي أي عملية تستغرق وقتاً طويلاً وتعطل بدء التفتيش إلى تقويض موثوقية الاتفاقية . وإلى جانب ذلك ، يرجح أن يتابع المجلس التنفيذي عن كثب العملية الكاملة للتفتيش بناء على طلب ، وبذلك يقوم بدور هام في ردع إساءة استخدام الاتفاقية .

إن لدى معظم البلدان منشآت عسكرية ذات أهمية عليا لأمنها الوطني . لذلك فإن السويد تؤيد إجراءات تمكّن الدولة الطرف من حماية أمنها الوطني دون إعطائها حق منع الوصول إلى المرفق المعني . ويوفر الوصول المنظم أسلوباً مقبولاً لمعالجة هذه المشكلات . ويرى وفدنا أن النهج الأكثر تقييداً للوصول ، والذي يرد في الوثيقة CD/CW/WP.352 يعطي حرية زائدة للدولة الطرف موضع التفتيش . وقد أضيف إلى ذلك أن الحاجة إلى وجود نظام حازم للتحقق تمليها الأحداث الأخيرة على ما يبدو .

وسيكون من الخطأ أن نحدد مسبقاً ما ينبغي للمجلس التنفيذي عمله بعد تقديم تقرير التفتيش . وهناك في الواقع نطاق واسع من الامكانيات يعتمد على طبيعة التقرير: فقد يقدم التقرير دليلاً دامغاً على حدوث انتهاك ، وقد يبين أنه لا يوجد دليل على مخالفة الاتفاقية ، وقد لا يصل إلى نتيجة قاطعة . وينبغي أن يكون المجلس التنفيذي حراً في استخلاص نتائجه الخاصة ، وفي البت في التدابير التي يراها مناسبة . ولا يمكن أن يغطي نص الاتفاقية كل حالة يمكن تصورها ، ولا هو من المستصوب أن نحاول مثل هذه العملية غير المجدية .

إن الأساسي ، بل الضروري ، هو أن تردع الاتفاقية المنتهكين المحتملين وأن توحي بالثقة في فاعلية إجراءات التحقق وفحص الشكاوى . وينطبق ذلك أيضاً على مشكلة احتمالات إساءة استخدام أحكامها . ويجب ألا تصبح المادة التاسعة أسداً من ورق . بل يجب أن تكون لها أنياب حقيقية .

ومن المهم بشكل حيوي ضمان الطابع المتعدد الأطراف للاتفاقية . وقد كان هناك اقتراح بأن يكون من حق الدولة الطرف الطالبة أن ترسل ممثلاً لها لمراقبة سير التفتيش . وكما ذكرت من قبل ، فإن وفدنا له تحفظات على هذا الترتيب لسببين . الأول هو أن هذا يعني أنه لا يمكن الوثوق في فريق المفتشين الدوليين ولذلك يتعين مراقبتهم من قبل الدولة الطرف الطالبة . وهذا غير مقبول كمبدأ ومن شأنه أن يخلق سابقة سيئة جداً للمعاهدات الدولية الأخرى . والسبب الثاني هو أنه من المشكوك فيه ما إذا كان مثل هذا الشرط سيكون واقعياً من الناحية السياسية . ويصعب تصور أن بعض الدول ستسمح لممثلي دول أخرى معينة بأن تتواجد في منشآت تعتبرها حساسة . غير أنه إذا رغبت بعض الدول الأطراف في عقد ترتيبات ثنائية أو إقليمية لحضور مراقبين في عمليات التفتيش بناء على طلب ، فإنها حرة في عمل ذلك . لكن ينبغي ألا يكون السماح بوجود مراقبين من الدولة الطالبة إجبارياً بمقتضى الاتفاقية . فمثل هذا الشرط من شأنه أن يضعف بشدة فرص تحقيق عالمية الانضمام للاتفاقية .

والسويد ترحب باتفاق اللجنة الخاصة على إدراج مشاريع نصوص المادتين العاشرة والحادية عشرة في التذييل الأول . وسوف تسهل الصيغ المتفق عليها في المادة العاشرة على الدول الأطراف أن تعبئ المساعدة في حالات استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة الكيميائية عن طريق إعطاء هذا الحكم الطابع التنفيذي المزمع . وتمثل تسوية هذه المسألة خطوة هامة إلى الأمام في المفاوضات .

لقد حثت السويد طوال عدة سنوات على إدراج النص المتعلق بالمادة الحادية عشرة بشأن التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في التذييل الأول . ولن يكسب أي وفد ، كما يرى وفدنا ، من تأخير هذه المسألة الهامة .

وهناك نتيجة أخرى للعمل المثمر الذي تم مؤخراً هي الاتفاق على المادة المتعلقة بالعلاقة بين الاتفاقية المرتقبة والاتفاقات الدولية الأخرى . فالمخاوف من أن تؤثر الاتفاقية المرتقبة في الالتزامات التي يقضي بها بروتوكول جنيف قد تبددت الآن . والوفد السويدي مرتاح إلى الصيغة الحالية لهذه المادة التي تتبع بشكل وثيق النمط المتبع في معاهدات نزع السلاح الأخرى .

وقد تحققت نتائج ملموسة في المفاوضات المتعلقة بالتنظيم وتدابير إصلاح وضع ما وضمان الامتثال ، بما في ذلك العقوبات والتعديلات وتسوية الخلافات والولاية والسيطرة . ويبشر الموقف البناء الذي اتخذته الوفود بنجاح العمل بين الدورات في مجال المسائل القانونية والمؤسسية .

كان التقدم بطيئاً على مدى سنوات عديدة في العمل من أجل عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، ولم يكن ذلك بسبب عدم كفاية الوقت المخصص لهذا العمل ، ولكن بسبب عدم وجود الاستعداد الحقيقي في بعض الأوساط للاشتراك في مفاوضات جادة . وهذه قبل كل شيء مسألة الاستعداد للاشتراك في عملية للأخذ والعطاء . ويجب أن يكون ذلك هو محور تركيزنا . ونحن الآن نشهد فرصة أفضل من أي وقت مضى لاستكمال هذه المفاوضات . وعلينا ألا نفوّت هذه الفرصة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها ، السفير كراليك ، الذي سيقدم التقرير الذي وزع اليوم بوصفه الوثيقة CD/1104 .

السيد كراليك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية): يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها ، عن أعمال هذه اللجنة في دورة ١٩٩١ لمؤتمر نزع السلاح . وقبل أن أفعل ذلك أود ، سيادة الرئيس ، أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئتكم على تولي رئاسة المؤتمر لهذا الشهر وللفترة القادمة التي يأخذ فيها المؤتمر عطلته . إن قدرتكم ومعرفتكم لشؤون نزع السلاح وحماسكم الشخصي تكفل فاعلية وكفاءة توجيهكم لأعمال المؤتمر .

إن تقرير اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها متاح للوفود تحت الرمز CD/1104 . ويعكس التقرير ما دار في المناقشة حول الضمانات الأمنية من مختلف وجهات النظر والتصورات ، وهي مناقشات هامة جداً وبناءة . وقد أثيرت نقاط أخرى عديدة تتعلق بأثر المناخ الدولي الراهن على المفاهيم والترتيبات الأمنية . لقد كانت بعض المسائل مثيرة للجدل ، لكني أعتقد أن لدى أعضاء اللجنة المخصصة الآن صورة أوضح للبنود المعروضة على اللجنة . وتظل بعض الاتجاهات لمناقشات بناءة اكتشفت أثناء هذه الدورة مفتوحة للعام القادم . وقد أتيح لنا داخل اللجنة المخصصة تبادل مثمر لوجهات النظر بصدد لمشكلات ستصبح هامة بدرجة أكبر فأكبر في وقتنا هذا وفي المستقبل أيضاً . وقد عملنا على تجنب التكرار التقليدي لمواقف معروفة ، وقد سعيت شخصياً إلى اتباع فلسفة عمل للتوصل إلى ترتيبات دولية فعالة وشاملة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . غير أننا لا نزال بعيدين عن اتفاق الآراء بشأن جوهر الضمانات الأمنية العالمية أو تحقيق أي نوع من التقدم الخارق في هذا المجال البالغ الحساسية . لكننا استمعنا في اللجنة إلى بعض الأفكار الهامة التي يمكن وينبغي بلورتها في المستقبل .

وفي ختام كلمتي أود أن أشكر منسقي المجموعات ، الدكتور كارم من مصر ، والسيد دي بواسون من بلجيكا ، والسيد دميتروف من بلغاريا ، وكذلك السيد غوليغ من وفد جمهورية الصين الشعبية ، على التعاون والمساعدة اللذين قدموهما لي أثناء الدورة . وأود أن أشكر أمين اللجنة ، السيد بوغومولوف ومساعدته الآنسة بوريسوف . وأود أن أعرب عن شكري أيضاً للمترجمين الشفهيين والتحريريين على عملهم . كما أنني ممتن أيضاً لمعاوني الدكتور غسبار على مساعدته خلال الوقت الذي شغلت فيه منصب رئيس اللجنة .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة لوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها على تقديم التقرير الوارد في الوثيقة CD/1104 ، وكذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأود أيضاً أن أهنئه على إكمال عمل هذه الهيئة الفرعية . وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ، السفير كمال ، الذي سوف يقدم تقريره عن المناقشات مفتوحة العضوية التي ترأسها عن تحسين فاعلية أداء المؤتمر .

السيد كمال (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): أهنئكم ، سيادة الرئيس باسم وفدنا على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الهامة وأرحب أيضاً بزملائنا الجدد ، السفير زهران من مصر ، والسفير براكاش شاه من الهند .

إني أتشرف بصفتي رئيساً للمشاورات مفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته بعرض نتائج هذه المشاورات . لقد تقرر في الجلسة العامة ٥٨٦ للمؤتمر أن تستمر في دورة عام ١٩٩١ وتحت الرئاسة نفسها المشاورات غير الرسمية مفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، والتي بدأت في عام ١٩٩٠ . وقد عقدت المشاورات في سلسلة من ست جلسات .

وجرت المناقشات مرة أخرى في مداولة شاملة حول نطاق واسع من المواضيع ذات الأهمية المشتركة . ومن بين تلك المواضيع مسائل إمكانية توسيع عضوية المؤتمر ، التي قدمت بشأنها صيغ مختلفة ، وإعادة بحث التجمعات القائمة في ضوء التغيرات السياسية التي وقعت خلال العام الماضي ، والنظر في إمكانية إجراء تعديلات على جدول أعمال المؤتمر ، وتفسير وتنفيذ قاعدة توافق الآراء ، واستعراض الاجراءات الإدارية التي اتفق عليها أثناء مشاورات العام الماضي .

وأسفرت المداولات عن توافق في الرأي بصدد المجالات التالية لإجراء تحسين ممكن في أداء المؤتمر وزيادة فاعليته . وبشأن تكثيف العمل كان هناك اتفاق عام على أن العمل لاستكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد بلغ مرحلة يلزم عندها تكثيف العمل من أجل تحقيق هدف استكمال المفاوضات في وقت مبكر . وقد أبلغت لرئيس اللجنة المخصصة المعنية الفترات المتفق عليها لتكثيف العمل ، وبخاصة في الفترات الواقعة بين الدورات ، وقد نفذ قدر من هذا التكثيف بالفعل .

وفيما يتعلق بمشاركة غير الأعضاء ، بحث بالتفصيل اقتراح لتحسين مشاركة غير الأعضاء في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، واتفق على أنه يمكن تحقيق الهدف بتلاوة البيان الرئاسي التالي من قبيل التسجيل في جلسة عامة للمؤتمر:

"فيما يتصل بالمادتين ٣٤ و٣٥ من النظام الداخلي ، اللتين تتناولان على وجه التحديد توجيه الدعوات إلى الدول غير الأعضاء للاشتراك في عمل المؤتمر ، يتجه رأي المؤتمر إلى أن تطبق الأمانة الممارسة الحالية على النحو التالي:

"١ - للدول غير الأعضاء التي يدعوها المؤتمر إلى الاشتراك في أعماله ، أن تشترك ، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك ، في الجلسات العامة الرسمية ، والجلسات العامة غير الرسمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة على جدول الأعمال ، وفي اجتماعات الهيئات الفرعية التي تنشأ وفقاً للمادة ٣٣ ، دون أن تكون ملزمة بتحديد الهيئات المعنية مسبقاً .

"٢ - وفيما يتعلق بترتيبات الجلوس ، يحتل المشتركون من الدول غير الأعضاء أماكنهم في الاجتماعات تبعاً للقائمة الألفبائية الانكليزية ، بدءاً بالدولة غير العضو التي يسحب الرئيس اسمها بالقرعة فور اتخاذ المؤتمر للقرار الأول المتعلق بطلبات الاشتراك في بداية السنة ويتناوبون في الوقت نفسه مع المؤتمر" .

وكان هناك شعور بأن ممارسة المشاورات غير الرسمية مفتوحة العضوية بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته قد أثبتت فائدتها مرة أخرى ، لا في نشر وجهات النظر عموماً بشأن المسائل ذات الأهمية وحسب ، ولكن أيضاً في المجالات التي اتخذت قرارات إيجابية . وأعرب عن الأمل على نطاق واسع بأن تستمر هذه الممارسة في دورة عام ١٩٩٣ بنفس الشكل وتحت نفس الرئاسة كما في السنتين السابقتين .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل باكستان على بيانه الذي تم تعميمه في الوثيقة CD/WP.410 ، وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير مارين بوش .

<u>السيد مارين بوش</u> (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): لقد أثرت الروابط التاريخية بين فنزويلا والمكسيك على مدى العقود القليلة الأخيرة من خلال التعاون الوثيق في مجالات كثيرة . وقد سعدت شخصياً بشرف معرفتكم سيادة الرئيس ، عندما كنا معاً في نيويورك في السبعينات . وبالتالي فإنه يسرني جداً أن آخذ الكلمة تحت رئاستكم ، التي تمارسونها بمهارة دبلوماسية مشهود لها . وأود أن أضم صوتي إليكم في كلمات التهنئة والترحيب بالممثلين الجديدين لمصر والهند ، السفيرين محمد منير زهران وبراكاش شاه .

تواصل حكومة المكسيك تعليق أهمية كبيرة على العمل بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وهو بند يظهر على جدول أعمال هذا المؤتمر منذ عام ١٩٨٠ ، وشغل

مكاناً بارزاً على جدول أعمال لجنة نزع السلاح الثمانعشرية منذ ١٩٦٢ . ويبين تاريخ مفاوضات نزع السلاح متعددة الأطراف الفائدة التي كان يمكن أن تعود من هذا البرنامج من سنوات الستينات وبعد ذلك . وظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إدراكاً منها لهذه الحاجة ، تحث الدول الأعضاء في هذا المؤتمر على مضاعفة جهودها في هذا المجال . ولمدة عامين الآن ، وفي سياق عقد الأمم المتحدة الثالث لنزع السلاح ، كررت الجمعية العامة هذا النداء . وقد تحقق تقدم متواضع في العقد الماضي في اللجنة المخصصة المعنية بهذا الموضوع . غير أنه منذ العام الماضي ، لم يمكن إعادة إنشاء اللجنة . ومن هنا كان الاقتراح الذي قدم في شباط/فبراير من هذا العام لتعيين منسق خاص للبند ٨ من جدول أعمالنا . وأود بصفتي منسقاً خاصاً بشأن البند ٨ (وهو تعيين أقدره كثيراً) أن أبلغ المؤتمر نتيجة مشاوراتي خلال هذا العام .

إن تقريري يتميز بإيجازه الشديد ، نظراً لأنه لم تحدث للأسف تغييرات كبيرة في مواقف الوفود الحاضرة هنا . ويتضح هذا من الرسائل الخطية التي أرسلت إلي من المتحدثين باسم المجموعات المختلفة حول هذا البند ، وكذلك من وفد الصين . وقد كررت مجموعة الـ ٢١ من خلال منسقها ، وفد كوبا ، الموقف الذي حددته في هذه الجلسة العامة في ٣٠ أيار/مايو الماضي ، والذي يقضي بضرورة إعادة إنشاء اللجنة المخصصة بأسرع ما يمكن . ونقل وفد الصين إلي رأياً مماثلاً . وفي هذه الأثناء ، نقلت إلي المجموعة الغربية عن طريق وفد أستراليا ما سبق أن ذكرته المجموعة في هذه الجلسة العامة أيضاً في ٣٠ أيار/مايو الماضي ، وهو أنها لا تزال تعتقد أن الظروف لا تزال غير مواتية لمواصلة صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وبالتالي لم ترغب المجموعة في إعادة إنشاء اللجنة . وأخيراً ، ذكر لي وفد الاتحاد السوفياتي ، الذي ينسق مجموعة أوروبا الشرقية أن بعض الوفود في تلك المجموعة قالت إن المؤتمر - وأنا أتلو قوله بالانكليزية لتجنب أي تشويه -

(يواصل بالانكليزية)

"ينبغي أن يقوم ببعض الأعمال الإضافية ويجري مشاورات بناءة حول النشاط الملموس المقبل للجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح قبل إعادة إنشائها" .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل اندونيسيا ، السفير بروتوديننغرات .

السيد بروتوديننغرات (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، في هذه الساعة المتأخرة من مداولاتنا سأحاول أن أوجز القول ، غير أني أطلب السماح لي بأن أبدأ بضم صوتي إلى المتحدثين السابقين في تهنئتكم بتولي رئاسة

المؤتمر ، وإني أتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بمهامكم الهامة . ويود وفدنا كذلك أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لسلفكم المبجل ، السفير ستيفن ليدوغار من الولايات المتحدة . ويسرني أيضاً أن أرحب بزميلينا الجديدين السفير زهران من مصر والسفير براكاش شاه من الهند . وفي هذه المرحلة الخاصة من عملنا ، يود وفدنا أن يبدي بعض الملاحظات على البندين ١ و٤ من جدول الأعمال ، وكذلك تعليقاً موجزاً عن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته .

وسأتناول أولاً البند ١ من جدول الأعمال فأعرب عن ترحيبنا بالتطور المشجع في تحديد الأسلحة النووية وتخفيضها . لقد تميزت المفاوضات الطويلة والحساسة بشأن نزع السلاح النووي في هذا العام بإنجاز معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وهي أول اتفاق على الإطلاق يزيل فئة محددة من الأسلحة النووية ، ومؤخراً بتوقيع معاهدة "ستارت" بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، التي ستخفض بموجبها الترسانات النووية الاستراتيجية للبلدين بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً . ويأمل وفدي بإخلاص ألا يقتصر الأمر على تنفيذ هذا الاتفاق بين الدولتين سريعاً ، ولكن أن تستمر بقوة جهود تخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

وبينما يرحب وفدنا بحرارة بهذه الانجازات ، لا نزال نعتقد مع ذلك أن فرض حظر شامل على التجارب النووية يمثل خطوة أساسية في وقت التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها . ومن المعترف به عموماً أن تطوير أسلحة نووية جديدة سوف يعقد الجهود الرامية إلى عكس اتجاه سباق التسلح العالمي . من هنا فإن التعجيل بحظر التجارب النووية حظراً شاملاً يشكل شاغلاً عالمياً . لقد أنشئت في هذا العام اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية بولاية لبدء عمل موضوعي ، كخطوة أولى نحو تحقيق معاهدة لحظر التجارب النووية ، لدراسة مسائل محددة ومترابطة تتعلق بحظر التجارب ، بما في ذلك ، هيكل المعاهدة ونطاقها ومسائل التحقق والامتثال . ومن الأمور المشجعة أن نلاحظ أن اللجنة قامت من جملة أمور بدراسة مسائل إمكانية إنشاء شبكة رصد عالمية دائمة ، ورصد محلي مؤقت ، وتفتيشات موقعية . وقد عقد الفريق العلمي بشأن الظواهر الاهتزازية أيضاً سلسلة من الاجتماعات ، من بينها اجتماع مفيد جداً مع اللجنة المخصصة . وقد نوقش كذلك مشروع البروتوكول الثاني لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بشأن التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، ومشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، على النحو الوارد في الوثيقة CD/1089 ، وفي رأينا أنهما لا يزالان بحاجة إلى مزيد من الدراسة .

وعلى الرغم من أن العمل الذي تم في اللجنة لم يتناسب مع التوقعات في نظر البعض منا الذين نادوا باستمرار بإنشاء معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، فإن مداولات

اللجنة المكثفة كانت بالفعل علامة مشجعة نأمل أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات أكثر جدية . وبالنظر إلى تعقد مسألة حظر التجارب النووية ، والحاجة إلى مزيد من العمل الموضوعي ، نرى من المحتم أن يسمح المؤتمر بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية للدورة القادمة لعام ١٩٩٣ . وبالمثل نود أن نذكّر مرة أخرى بأنه كما جاء في فقرة الديباجة في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، فإن الأطراف الأصلية أعلنت أن أحد أهدافها الرئيسية هو التعجيل بأسرع ما يمكن بعقد اتفاق يزيل حافز إنتاج واختبار أي نوع من الأسلحة ، بما فيها الأسلحة النووية . لذلك فإننا لا زلنا نعتقد أن عمل اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وعملية إنجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب من خلال تعديل معاهدة ١٩٦٣ للحظر الجزئي ينبغي أن يكمل أحدهما الآخر .

وأنتقل إلى البند ٤ من جدول الأعمال بشأن الأسلحة الكيميائية فأقول إن وفدنا يود أولاً أن يبدي بعض الملاحظات عن مسألة جذبت اهتماماً كبيراً ، ألا وهي مسألة التحقق من عدم إنتاج أسلحة كيميائية في الصناعة الكيميائية ، بمقتضى المادة السادسة من مشروع الاتفاقية . ونحن نعتقد بحزم أنه ينبغي صياغة نظام التحقق ليلائم المصالح المشروعة للصناعات الكيميائية ، وبخاصة في البلدان النامية . وينبغي تصميم النظام بحيث يحافظ على هدف الميزات المقارنة لصناعات خاصة وحمايتها من إساءة الاستعمال الممكنة بدافع من المصالح التجارية . ومن المهم في هذا الصدد التأكد من أن عبء الامتثال للاتفاقية لن يقع بطريقة غير متناسبة على الصناعات الناشئة في البلدان النامية . من هنا توجد حاجة إلى إيجاد توازن مناسب بين الاعتبارات الأمنية المبررة والمصالح الاقتصادية المشروعة . لذلك يجب إعطاء أولوية من قبل اللجنة لصياغة الأحكام التي تنظم تنفيذ هذه المادة قبل استكمال صياغة المادة نفسها . وحيث أن تنفيذ الاتفاقية سوف يؤثر في آلاف المرافق القائمة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء ، فإنه ينبغي أن تراعى في صياغة هذه الأحكام أيضاً مستويات التنمية المختلفة للدول الأطراف في الاتفاقية . كما أننا نشارك في الرأي القائل بأنه ينبغي للدول الأطراف أن تقوم بدور في عملية اختيار المرافق التي تخضع للتفتيش . وفي هذا السياق يبدي الوفد الاندونيسي استعداده لاستكشاف كافة الوسائل الممكنة ، بالاشتراك مع الوفود الأخرى المشتركة في المعاوضات ، من أجل وضع نظام لرصد الاتفاقية بمقتضى المادة السادسة .

أما المادة الحادية عشرة التي تتناول التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، فقد نوقشت بشكل مكثف أيضاً في دورات اللجنة هذا العام . ونحن نعتبر ، مثل وفود كثيرة ، أن هذه المادة تمثل حافزاً قوياً للدول للانضمام للاتفاقية . بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك فنقترح إعطاء دفعة أكبر تجعلها تشجع التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الأنشطة التي لا تحظرها الاتفاقية .

إن الاتفاق على إدراج حكم يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية ، والالتزام الأساسي بالتدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها ، قد أزال في الواقع عقبة كبيرة من طريق المفاوضات بشأن المادة الأولى . غير أنه لا تزال هناك مسائل حاسمة تحتاج إلى حل ، منها مسألة أسلوب التنفيذ العملي لهذا الالتزام الأساسي بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها . وفي رأينا أن الإرادة السياسية التي برزت مؤخراً أتاحت لنا الفرصة لبدء وضع تدابير عملية تتعلق بتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها . وفي هذا الصدد يمكن أن يبدأ نهج تعاوني جديد بين حائزي هذه الأسلحة من أجل إيجاد حل عملي لهذه المسألة . وقد أشارت بعض الدول إلى امتلاكها لأسلحة كيميائية ومرافق لإنتاجها . ومن شأن المعلومات التي قدمتها هذه الدول ، وأي معلومات أخرى تقدمها الدول الحائزة الأخرى ، أن تكون الطريقة الأساسية لبدء النهج التعاوني الجديد الذي أشرت إليه للتو في هذا الشأن . ونحن مهتمون جداً ، بوصفنا دولة طرفاً في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بدون أي تحفظ ، لم تمتلك مطلقاً أو تنتج أي أسلحة كيميائية ، بأن نشهد القضاء التام على هذه الأسلحة .

وفيما يتعلق بمسألة تكوين المجلس التنفيذي وعملية اتخاذ القرارات ، يود وفدنا أن يشير إلى النقاط التي سبق له أن أثارها أمام اللجنة أثناء مناقشة هذه المسألة في العام الماضي . ونحن لا نزال نعتقد أنه ينبغي لتمثيل الدول الأعضاء في هذه الهيئة أن يعكس توازناً في الواقع السياسي والعدالة الجغرافية للدول الأعضاء . وفي هذا الصدد نرى بصورة مبدئية أن تتكون عضوية المجلس التنفيذي من ٣٥ دولة مع إمكانية توسيع العضوية مع زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية . ويمكن أن يكون مثال مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرجعاً في إنشاء مثل هذه الهيئة .

لقد أوجد التقدم المحرز في نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والتقدم المحرز في نزع السلاح الاقليمي شعوراً جديداً بالتفاؤل لتوفير فرص جديدة أمام نزع السلاح متعدد الأطراف . غير أن هذا التفاؤل يضعف إلى حد ما بسبب النتائج الهزيلة في مختلف محافل نزع السلاح متعددة الأطراف ، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح . وتبدو الحاجة في هذا السياق إلى تحسين أداء المؤتمر ملحة أكثر من أي وقت مضى . وعلينا ألا ندخر وسعاً في استكشاف طرق عمل أكثر فعالية حتى يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بولايته بالكامل بوصفه هيئة التفاوض الوحيدة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح .

ويسر وفدنا أن يلاحظ اتفاقنا مؤخراً على جواز اشتراك دول غير أعضاء في الجلسات العامة الرسمية ، والجلسات العامة غير الرسمية بشأن البنود الموضوعية من جدول الأعمال ، وفي جلسات الهيئات الفرعية المنشأة وفقاً للمادة ٢٣ من النظام

الداخلي ، دون إخطار مسبق . ونحن نشارك في الرأي القائل بأنه ينبغي تشجيع وتيسير اشتراك الدول غير الأطراف من أجل تعزيز آفاق الانضمام العالمي للاتفاقات التي يجري التفاوض عليها في المؤتمر . ونرى من ناحية أخرى أن من المؤسف أنه لم يتحقق تقدم في المشاورات المتعلقة "بقواعد توافق الآراء" ومسائل هامة أخرى . إن "قواعد توافق الآراء" قد طبقت على مر السنين كفيتو ولذلك فإنها أعاقت تقدم عمل المؤتمر . ومن الأمور المخيبة للآمال بشكل خاص صعوبة التوصل إلى توافق الآراء بشأن إنشاء اللجان المخصصة وولاياتها . لذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنكرر مساندتنا لاقتراح مجموعة الـ ٢١ الذي قدم في تموز/يوليه الماضي بشأن إنشاء لجان مخصصة لجميع بنود جدول الأعمال في مطلع الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح . وبذلك لا يتأخر العمل الموضوعي بسبب المناقشات حول إنشاء اللجان المخصصة وولاياتها . ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في جهودنا المشتركة لتحسين أداء هذا المحفل الفريد وزيادة فعاليته . ولذلك فإن وفدنا يشارك وجهة النظر التي أعرب عنها على نطاق واسع ، بأنه ينبغي مواصلة المشاورات غير الرسمية مفتوحة العضوية في دورة ١٩٩٣ بالتوجيه الحكيم للرئيس نفسه .

ونلاحظ أن إعداد تقرير المؤتمر لهذا العام يجري الآن . لذلك أود أن أختم بياني الموجز بالاعراب عن الأمل في أن تجري صياغة واعتماد التقرير النهائي الذي ينبغي أن يعكس الآراء التي أعرب عنها في هذه الدورة بشكل سلس بقدر الإمكان .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل اندونيسيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ، السفير أريرا .

السيد أريرا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) أود أولاً يا سيادة الرئيس أن أقدم لكم تهنئة قلبية على توليكم الرئاسة . إن وفدنا يرحب بأن يرأس رجل له خبرتكم ومهارتكم أعمالنا في هذا الوقت الهام . ولا شك أن مؤهلاتكم المهنية وصفاتكم الشخصية سوف تساعدنا مساعدة بالغة القيمة . من هنا فإن وفدنا يتمنى لكم كل نجاح ويؤكد لكم تعاونه الكامل معكم . وأود كذلك أن أعرب عن تقديري مرة أخرى لسلفكم ، السفير ليدوغار ، على المهارة والقدرة اللتين اضطلع بهما بمهامه . وأخيراً ، أود أن أرحب بوصول سفير مصر الدكتور منير زهران وسفير الهند السير براكاش شاه ، ممثلي بلدين كبيرين يتطلع وفدنا إلى مواصلة علاقات الثقة والصداقة التي كانت له مع سلفيهما معهما أيضاً .

إنني أود الحديث اليوم عن موضوعين . فمن ناحية ، وكما أعلنت في اليوم التالي بعد توقيع معاهدة "ستارت" بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فإن

وفدنا يرغب في توضيح موقف فرنسا إزاء هذا الحدث الذي وصف عن حق بأنه تاريخي . وأود كذلك أن أعلن أن وفدي قدم كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر البلاغ الصادر عن احتماع باريس لممثلي الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عمليات نقل الأسلحة وعدم الانتشار .

إن حكومة فرنسا رحبت بارتياح شديد بتوقيع معاهدة "ستارت" التي تمثل مرحلة هامة في الحوار الاستراتيجي السوفياتي الأمريكي الذي يستهدف تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ويؤيد ذلك أن التخفيض بلغ بالنسبة لبعض المنظومات ٥٠ في المائة ، وأن التنفيذ العام للمعاهدة سوف يسفر عن خفض بمقدار ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من إجمالي عدد الأسلحة النووية الأمريكية والسوفياتية المزودة بأجهزة إيصال استراتيجية . لذلك فإن حكومتي ترى أن معاهدة "ستارت" تشكل أساساً ممتازاً للجهود الأخرى الرامية إلى تحقيق تحديدات وتخفيضات إضافية في الترسانات المعنية . وإلى جانب أن تنفيذ المعاهدة بعد تصديقها سوف يستغرق سبع سنوات ، فإن العمل المنتظر يظل كبيراً وذلك بالنظر إلى ضخامة الترسانات التي بنيت على مدى العقود التي ساءتها المواجهة بين الشرق والغرب . ولهذا فإن فرنسا تثني على عزم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على القيام بدون إبطاء سلسلة جديدة من المناقشات بهدف تعزيز الاستقرار الاستراتيجي أكثر فأكثر ، من خلال جملة أمور منها معالجة العلاقة بين المنظومات الهجومية والدفاعية . ونلاحظ باهتمام أن عنصر الفضاء الخارجي في المفاوضات الاستراتيجية السوفياتية الأمريكية سوف يظل قائماً على مائدة المفاوضات ، ولذلك فإننا نحث على عقد اتفاق من شأنه أن يمكن من تجنب سباق للتسلح يؤدي إلى تزعزع الاستقرار . ولهذا فإن الحكومة الفرنسية تؤيد جهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الرامية إلى تحقيق المزيد من التخفيضات في أسلحتهما الاستراتيجية .

إن حجم ترسانات البلدين يدفعهما إلى مواصلة جهودهما من أجل نزع السلاح فيما يتعلق بأسلحتهما الخاصة . فحتى بعد تنفيذ اتفاق "ستارت ١" ، سيظل هناك فارق هائل بين الرادع النووي الفرنسي والترسانتين الأمريكية والسوفياتية . وقد أخذت فرنسا منذ البداية قراراً بألا تحتاز سوى الوسائل الضرورية لمتابعة سياسة رادعة ، أي ترسانة تكفي لإقناع أي معتد محتمل - في أي ظروف وأياً كانت وسائل دفاعه - أنه يخاطر بمواجهة قدرة يمكن أن تسبب له عن طريق الانتقام من الهجوم أضراراً غير قابلة للإصلاح ، أي أضراراً غير متناسبة مع الفائدة المحتملة التي يتصورها . وسوف تعمل فرنسا على المحافظة على قدرتها الخاصة في الحدود الدقيقة للمبدأ الذي ناصرته دائماً ، ألا وهو مبدأ الردع الأدنى ، بالطبع مع القيود المصاحبة لذلك على استمرار تجاربها الجوفية . وتأمل فرنسا بإخلاص أن يسترشد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بمبدأ الردع الأدنى هذا في مفاوضاتهما الاستراتيجية في المستقبل . وتود الحكومة

الفرنسية أن تذكر بأنها لم تستبعد مطلقاً إمكانية القيام بدورها في الوقت المناسب في عملية تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي . وأياً كانت رغبة حكومتي في رؤية التقدم الذي يتحقق في نزع السلاح النووي ، فإنها تود أن تذكّر بأن مشاركة فرنسا المباشرة في المفاوضات لن تكون ذات مغزى ما لم تتوفر الظروف الملائمة لمثل هذا الحوار ، وسوف تقرر الحكومة الفرنسية في الوقت المناسب ما إذا كانت المفاوضات المرتقبة سوف تقرب هذه الظروف .

إن الردع النووي هو وليد الحرب العالمية الثانية والمواجهة بين الشرق والغرب . والحقيقة هي أن الخوف والرعب اللذين تسببهما الحرب النووية جعلا من الممكن المحافظة على السلم لمدة ٤٠ سنة في أوروبا على الرغم من التوتر البالغ ونمو ترسانات هائلة للأسلحة التقليدية من جانب واحد في قارتنا . ولا يمكن بالطبع أن يتغير وضع كهذا بين عشية وضحاها . إذ يلزم بذل جهود متواصلة ومتوازية في المجال السياسي وفي المجال العسكري . إن عام ١٩٩٠ ، الذي شهد نهاية انقسام ألمانيا وأوروبا ، والاتفاق على نزع السلاح التقليدي وقمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يشكل نقطة تحول تاريخية . وعلى الرغم من أن حالات عدم اليقين تظل قائمة - كما ذكرتنا الأحداث الجارية - فقد سجل عام ١٩٩١ تقدماً حاسماً بالنسبة لاتفاق "ستارت ١" . ويبدو في الأفق المنظور اتفاق بشأن اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية . لكن المهمة لا تزال ضخمة ، ولا بد لنا من أن نجنب مناطق العالم الأخرى المنازعات والمخاطر التي شهدتها أوروبا . وهذا هو السبب الذي يجعل حكومتي يقظة للغاية بالنسبة لمشكلات عدم الانتشار في المجال النووي ، كما هو الحال في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومجال القذائف التسيارية .

وفيما يتعلق بمسألة تنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية وعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ، قدم وفدنا ، بناء على تعليمات حكومتي وبالاتفاق مع الأطراف المعنية الأخرى ، كوثيقة رسمية للمؤتمر (تحت الرمز CD/1103) ، البلاغ الصادر عن الاجتماع الذي عقده ممثلو البلدان الخمس في باريس يومي ٨ و٩ تموز/يوليه الماضي . وأعتقد أنه يمكن أن نتفق جميعاً على الطبيعة الفريدة لهذا الاجتماع وعلى أهمية المناقشات التي دارت فيه والقرارات التي توصل إليها . وبدون الدخول في تفاصيل البلاغ أود أن أوجه انتباه المؤتمر إلى العناصر التالية . لقد أكد الخمسة أنهم لن ينقلوا أسلحة تقليدية عندما يرجح أن تضر عمليات النقل هذه بالاستقرار ، في ضوء الظروف السائدة . واتفقوا على دعم العمل المتواصل من أجل إنشاء سجل لعمليات نقل الأسلحة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، يعد على أساس غير تمييزي ، كخطوة نحو زيادة شفافية عمليات نقل الأسلحة وفي المسائل العسكرية عموماً . وقد أيدوا بقوة هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، عن طريق

التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٦٨٧ واعتماد جميع بلدان المنطقة برنامجاً شاملاً لتحديد الاسلحة . واخيراً ، أعرب الخمسة عن عزمهم على مواصلة مناقشاتهم حول هذه المواضيع ، من أجل أمور من بينها وضع مبادئ توجيهية لضمان مراعاة قواعد التقييد فيما يتعلق بعمليات نقل الاسلحة .

ويعتبر وفدي أن من الامور ذات الاهمية القصوى أن يبقى مؤتمر نزع السلاح على علم مستمر بأعمال الخمسة في هذه المجالات ، وهي أعمال تكمل جهود الدول أو المجموعات الاخرى من الدول . وسيفعل وفدي من جانبه كل ما في وسعه للإسهام في تلك الجهود .

وأود الآن أن أتحدث بصفتي الشخصية . إنني أعلم أنه ليس من المعتاد في هذا المحفل التعليق على حدث أو التعبير عن مشاعر أو عواطف . لكن هناك أوقات عندما تلتقي الاخلاقيات والسياسة . هناك أوقات عندما يكتسب حدث ما أهمية عالمية من خلال قوته وكثافته . وهكذا عندما ينجح بلد - وأي بلد - في تجنب عمل خطر ، وعندما يعبر شعب عن إرادته في المقاومة ويقول لا - لا للتهديدات ، لا للتخويف ، ببساطة للعيش بحرية ، وعندما يفتح الرجال من خلال إلهامهم وشجاعتهم الطريق إلى أنبل الانتصارات ، انتصار الحرية ، لا بد أن نسر وأن نعلن ذلك . لا بد أن نسر لاولئك الذين نجحوا في صون حريتهم لأنهم أرادوا ذلك ؛ لا بد أن نسر لانتصار المبادئ والقيم والمثل التي نعتنقها جميعاً ، أي المبدأ الديمقراطي ، واحترام القانون ؛ وأخيراً لا بد لنا أن نسر أيضاً لأن عملية نزع السلاح سوف تستمر ، لأنه - ودعونا لا نخطئ - إذا كانت هناك اتفاقات لنزع السلاح عقدت في الماضي القريب - الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى في عام ١٩٨٧ ، والاتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا في عام ١٩٨٩ ، واتفاق "ستارت" في الشهر الماضي ، الذي أشرت إليه لتوي - وإذا كان عقد اتفاقية عالمية لحظر الاسلحة الكيميائية قد بات ممكناً الآن ، فإن ذلك في الواقع يرجع - في جزء منه على الاقل إلى أن عملية إصلاح وتحول ديمقراطي قد حدثت في الاتحاد السوفياتي . ولا شك أن توقف هذه العملية بسبب انعكاس الاتجاه في الاتحاد السوفياتي ، لا بد أن تكون له آثار ضارة بشكل خاص على جهود نزع السلاح وبالتالي على مؤتمرنا . لهذا السبب لا بد لنا أن نسر .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل فرنسا المبجل على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأود الآن أن أعطي الكلمة للسفير منير زهران من مصر ، الذي طلب الكلمة .

السيد زهران (مصر): شكراً سيادة الرئيس ، السيد الرئيس اسمحوا لي أن أعبر لكم عن سعادتي لرؤيتكم تتبوأون منصبكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال هذه الفترة الهامة من أعمالنا في هذا المؤتمر وانني لعلى ثقة يا سيادة الرئيس من أن كفاءتكم ودرايتكم الدبلوماسية الواسعة سوف تنعكس بلا شك على انجازات هذا المحفل التفاوضي الهام وذلك تأكيدا للأهداف والمقاصد التي نسعى اليها جميعا من استتباب السلم والأمن الدوليين من خلال جهود نزع السلاح

السيد الرئيس ، أنتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن خالص الشكر على الكلمات الطيبة الرقيقة التي عبرتم بها عن الترحيب بي وكذلك من سعادة سفير الهند الذي أحييه بهذه المناسبة وكذلك لأصحاب السعادة السفراء الذين عبروا في هذه المناسبة عن ترحيبهم بي أيضا وأؤكد لكم ولجميع أعضاء هذا المؤتمر الرغبة الأكيدة التي تحدوني لاستمرار التعاون وأواصر التنسيق والتشاور في كل مرحلة من مراحل أعمالنا بين وفد بلادي ووفود كافة الدول أعضاء مؤتمر نزع السلاح . هذا المؤتمر الذي يوفر في حقيقة الأمر اطارا فريدا لتناول موضوعات نزع السلاح في شمولها باعتباره الجهاز التفاوضي الوحيد للأمم المتحدة المعني بموضوعات نزع السلاح .

السيد الرئيس ، إن اهتمام مصر بموضوعات نزع السلاح وبمؤتمرنا هذا نابع من مبادىء أساسية راسخة ترتكز على انتماءاتنا العربية والافريقية وعضويتنا في منظمة المؤتمر الاسلامي وفي حركة عدم الانحياز التي كانت مصر أحد مؤسسيها ولا زالت عضوا نشيطا في أعمالها . ومن أهم ذلك نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ووقف سباق التسلح النووي والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل .

وأنتهز هذه الفرصة سيادة الرئيس لأذكر بمبادرة الرئيس حسني مبارك الخاصة باخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة التدمير الشامل بدون استثناء على أن ينطبق ذلك على جميع دول المنطقة بمساواة تامة في المعاملة بدون تفرقة أو تمييز . وتنبع تلك المبادرة من سعي مصر لتحقيق أهداف ومقاصد نزع السلاح التام والشامل وتوجيه الوفورات التي تتحقق نتيجة لذلك لصالح جهود التنمية في الدول النامية . ومن هنا نحيي ما جاء في البيان الصادر عن الاجتماع الذي عقد في باريس يومي ٨ و٩ تموز/يوليه الماضي فيما بين خبراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن باشارتهم الى أهمية تحقيق انشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط .

سيادة الرئيس ، وبهذه المناسبة أيضا أعبر عن شكري لسعادة سفير هولندا للدعوة الكريمة التي وجهها لي في بداية عملي في هذا المؤتمر لزيارة لاهاي غدا

يوم ٢٣ ويوم ٢٤ آب/أغسطس لزيارة التسهيلات التي تعرضها حكومته الصديقة فيما يتعلق بامكانية استضافة منظمة الاسلحة الكيمائية أو المنظمة التي ننوي انشائها في اطار مفاوضات إبرام معاهدة حظر الاسلحة الكيمائية . ولا شك في أن مثل هذه الزيارة سوف تكون مفيدة في مداولاتنا حول هذا الموضوع .

ختاما سيادة الرئيس اسمحوا لي أن أعبر لكم مرة أخرى عن صادق اعتزازي بعملي معكم وأؤكد لكم رغبتي الصادقة في التعاون معكم في هذا المحفل الدولي الهام . كما أؤكد رغبتي الصادقة في التعاون مع جميع وفود مؤتمر نزع السلاح وأمانة المؤتمر .

وشكرا سيادة الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . وقد طلب الكلمة ممثل الصين ، السفير هاو زيتونغ . وأدعوه الآن إلى الادلاء ببيانه .

السيد هاو (الصين) (الكلمة بالصينية): السّيد الرئيس ، آسف لطلبي الكلمة في هذا الوقت المتأخر ولكنني أود أن أدلي ببيان قصير جداً . فأولا بما أنني أتحدث لأول مرة في ظل رئاستكم أرجو أن تسمحوا لي نيابة عن الوفد الصيني ، بالاعراب لكم عن التهاني لتوليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح . وأنا واثق من أنكم ، بخبرتكم الوافرة ومهاراتكم الدبلوماسية الممتازة ، تستطيعون بأسلوب مثالي إنجاز المهمة الهائلة الشاقة أثناء المرحلة الاخيرة لهذه الدورة ، ووضع أساس سليم لأعمال العام القادم . وأود أن أؤكد لكم أنكم ستلقون ، في قيامكم بمسؤولياتكم ، كل الدعم والتعاون من الوفد الصيني . كما أود في الوقت ذاته أن أعرب عن تقديري لسلفكم ، السفير ليدوغار ، من الولايات المتحدة ، على خدماته الممتازة . وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الترحيب الحار لسفراء اندونيسيا ورومانيا ومصر والهند الذين تولّوا مناصبهم مؤخراً . فأتمنى لهم كل النجاح وأتطلّع للتعاون الوثيق معهم . كما أود في الوقت ذاته الاعراب عن أطيب التمنيات لسفراء الهند ومصر والبرازيل الذين غادروا المؤتمر .

لقد استمعنا لتوّنا بكل انتباه إلى التقارير الهامة المقدمة من ثلاثة رؤساء لجان ، سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر السيد كراليك ، وسفير باكستان الموقر السيد كمال ، وسفير المكسيك الموقر السيد مارين بوش . فنهنئكم ونشكرهم بحرارة على جهودهم وإسهاماتهم الممتازة . أما المواقف الإيجابية التي اتخذتها الصين بشأن القضايا المعنية فقد وردت في الوثائق ذات الصلة وأثناء سير المشاورات . وقد أخذنا

علماً بالوثيقة CD/1103 التي تم تعميمها اليوم ، كما استمعنا بانتباه إلى البيان الذي أدلى به سفير فرنسا الموقر ، السيد ابريرا . فقد ذكر في بيانه ، ضمن جملة أمور ، اجتماع الدول الخمس الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن بشأن تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط ، وكذلك البلاغ النهائي لهذا الاجتماع .

وأود أن أوضح أن هذا الاجتماع كان في نظر الصين اجتماعاً هاماً علّق عليه المجتمع الدولي أهمية بالغة . وكعضو دائم في مجلس الأمن شاركت الصين في الاجتماع بطريقة جادّة ومسؤولة . فأثناء الاجتماع أدلى رئيس الوفد الصيني ، نائب وزير خارجية الصين ، السيد ليو هواكيو ، ببيانات هامة موضحا سياسة الصين الخارجية الداعية إلى الاستقلال والسلم ، وموقفها القائم على مبادئ ، ومقترحاتها بشأن قضايا تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط ، كما أبدى آراءه وتعليقاته بشأن البلاغ النهائي لذلك الاجتماع . وبناء على تعليمات من الحكومة الصينية ، بعثت بالفعل رسالة إلى رئيس مؤتمر نزع السلاح طالباً تعميم بيانات السيد ليو هواكيو كوثيقة رسمية للمؤتمر ، وترجمتها إلى اللغات الرسمية الأخرى لكي يتسنى للمجتمع الدولي الفهم الوافي التام للسياسة والمواقف القائمة على مبادئ للحكومة الصينية . ومن الطبيعي ، لأسباب فنية ، أن تستغرق ترجمة هذه الوثيقة شيئاً من الوقت . وأود أن أعرب عن تقديري لأمانة مؤتمر نزع السلاح على مساعداتها .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس . والآن أدعو إلى المنصة السفير براكاش شاه من الهند الذي طلب الكلمة .

السيد شاه (الهند) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت الكلمة لا لتقديم شيء جوهري في هذه المرحلة من مداولات هذا المؤتمر ، ولكني لا يسعني أن أفوت هذه الفرصة دون الاعراب عن الشكر لكم ، سيادة الرئيس ، وعن طريقكم إلى الزملاء في هذا المؤتمر على كلمات الترحيب الحار التي حظيت بها منكم . وأود أيضاً أن أشكر جميع الزملاء الذين سبقوني إلى التحدث ، على كلمات ترحيبهم بي وعرضهم التعاون . فكقادم جديد إلى مؤتمر نزع السلاح ، سوف أحتاج إلى تعاونهم وتوجيههم بدرجة وافية . سيادة الرئيس ، يسعدني بصفة خاصة أنني أنضم اليوم إلى المداولات في وقت توليكم الرئاسة . فبمعرفتي شخصكم لعدة سنوات ، أنا واثق من أن هذه المرحلة الحاسمة في مفاوضات نزع السلاح تحتاج بشدة إلى خبرتكم وقدراتكم وصفاتكم الشخصية لقيادة هذه المفاوضات إلى خاتمة ناجحة . وكل ما أريد أن أقوله الآن إنكم ستلقون كل التعاون لا مني فحسب بل من كل الوفد الهندي لتسهيل ونجاح مهمتكم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لمندوب الهند على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلينا . والآن أدعو إلى المنصة السفير بتسانوف من الاتحاد السوفياتي ، الذي طلب الكلمة .

السيد بتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): طلبت الكلمة بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لأدلي ببيان قصير بشأن عمل اللجنة المخصصة بعد ظهر اليوم . فالمشاورات المفتوحة العضوية التي كان مقرراً عقدها في الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر بشأن عمليات التفتيش بموجب المادة التاسعة ، لن تعقد بسبب الحاجة إلى إجراء مختلف المشاورات الاخرى . وفي الساعة ٥/٤٥ بعد الظهر سيعقد اجتماع للمكتب الموسع لبحث عدد من المسائل غير المتفق عليها فيما يتعلق بتقرير اللجنة المخصصة .

وبما أني على المنصة أود أن أقول بضع كلمات بصفتي ممثلاً للاتحاد السوفياتي . أولاً أرحب بكم بحرارة ، سيادة الرئيس ، في منصكم المسؤول الحالي وأتمنى لكم فيه كل النجاح . فخبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية وصفاتكم الشخصية الممتازة تبعث على اطمئناننا بأن النجاح سيحالفنا في هذه المرحلة الحاسمة من أعمال المؤتمر . وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا لسابقيك في هذا المنصب السفيرة سولزبي والسفير ليدوغار ، على قيادتهما الفعالة لأعمال المؤتمر في فترات سابقة . وبالنيابة عن الوفد السوفياتي وبالأصالة عن نفسي أود الإعراب عن الترحيب الحار بالسفير براكاش شاه من الهند والسفير منير زهران من مصر ، والاعراب عن اقتناعي بأن علاقات الصداقة والتعاون بين وفديهما ووفدنا ستزداد نمواً منتجاً .

وفي الختام لي بضع كلمات عن الاشارة التي أبديت في اجتماع اليوم إلى الأحداث البارزة التي وقعت مؤخراً في بلدي . فأنا شاكر جزيل الشكر للسفير توث وخاصة السفير إريرا على مشاعر الارتياح التي أعربا عنها فيما يتعلق بفشل الانقلاب اللادستوري واللاديمقراطي . فأنباء هذا الفشل قد قوبلت بغاية الارتياح والابتهاج في جميع أنحاء العالم ، وأولاً وقبل كل شيء بالطبع من الأغلبية الساحقة للشعب السوفياتي ولكن الأهم من ذلك هو تعبيرات التعاطف والتضامن التي بدأت تتدفق منذ صباح يوم الاثنين حينما كانت نتيجة محاولة الانقلاب غير واضحة بعد . ونيابة عن الوفد السوفياتي أود أن أعرب عن بالغ التقدير لجميع الزملاء الذين وقفوا بجانبنا في تلك الأيام العصيبة .

إن انتصار الديمقراطية الفتية في الاتحاد السوفياتي تم إلى حد كبير بفضل الدعم العالمي الذي لم يسبق له مثيل والرفض الحازم لمحاولات إعادة الديكتاتورية .

ولكن بالطبع يكمن السبب الرئيسي للانتصار في داخل بلدنا ، وفي التغييرات البعيدة المدى التي حدثت في مجتمعنا أثناء فترة إعادة البناء الاقتصادية (بريسترويكا: Perestroika) ، وفي الشجاعة والعزم والاستعداد للتضحية بالنفس من قبل رجل الشارع ، وتصميم زعماء القوى الديمقراطية ومن بينهم رئيس روسيا ، بوريس التسين ، الذي قام دون شك بدور خاص . وبالطبع لم تتم بهذا الانتصار إزالة جميع المشاكل ، ولا سيما المشاكل الصعبة والموضوعية التي تواجه الآن الشعب السوفياتي والمجتمع السوفياتي . فهذه المشاكل لا بد من معالجتها وخاصة في المجال الاقتصادي بل وأيضاً في عدد من المجالات الأخرى . ولكنها أثبتت أن هناك في داخل مجتمعنا قوى قادرة على تسوية هذه المشاكل بانتهاج الديمقراطية وتفوُّق القيم الانسانية العالمية والتكامل التدريجي للاتحاد السوفياتي في مجتمع الأمم العالمي . شكراً لكم مرة أخرى .

والآن كلمة أخيرة إذ أعود إلى مهمتي كرئيس اللجنة المخصصة . فأثناء خطابي استرعى انتباهي إلى تغيير آخر في الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، على النحو التالي: إذ يجب أن أحيطكم علماً جميعاً بأن اجتماع الفريق "باء" المقرر عقده غداً قد ألغي أيضاً . ولذا أرجو منكم جميعاً ملاحظة ذلك على النحو الملائم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه العام وعلى ما أعلنه لتوه من تطورات أخذنا بها علماً كما ينبغي . وكرئيس لهذا المؤتمر وفي الظروف الحالية وكممثل فنزويلا لا يسعني إلا أن أؤكد أهمية ما قاله السفير بتسانوف من الاتحاد السوفياتي . وأود الآن أن أعرب عن غاية ارتياحنا لما هو دون شك النصر النهائي للديمقراطية والحريات الأساسية للاتحاد السوفياتي . وهو كما قال السفير بتسانوف نصر يرجع إلى الشعب السوفياتي وعزمه على حفظ وتعزيز منجزاته الهامة في السنوات القليلة الماضية . وأعتقد أنني أعبر عن مشاعر جميع المندوبين في هذا المؤتمر حينما أؤكد أهمية ما يحدث الآن في الاتحاد السوفياتي وأعرب في الوقت ذاته عن تمنياتي بتحسن متواصل في مصير ذلك البلد العظيم الذي نكنُّ له أعظم الإعجاب والتقدير . شكراً جزيلاً للسفير بتسانوف على كلماته . والآن أدعو إلى المنصة ممثلة كوبا التي طلبت الكلمة .

السيدة بوتا مولز (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس ، لقد أتيحت لسفيرنا هذا الصباح فرصة لتهنئتكم على هذا المنصب كرئيس لمؤتمرنا ، وللاعراب عن ثقتنا في أنكم بمهارتكم المعتادة ، ستؤدون تماماً المهام المعهود بها إليكم . ولذا سأقتصر على ضم صوتي إلى صوت سفيرنا . وكممثلة كوبا أود أن أشكر جميع السفراء الموقرين الذين قدموا هذا الصباح تقارير عن جوانب معينة من الأعمال المكلفين بها

في سير اجتماعات مؤتمرنا التي تقترب الآن من نهايتها . وقد طلبت الكلمة أيضاً لأعرب - نيابة عن مجموعة الـ ٢١ - عن التقدير للمعلومات المقدمة إلى هذه الجلسة العامة عن نتائج المشاورات بشأن إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للبند ٨ من جدول أعمال مؤتمرنا ، أي البرنامج الشامل لنزع السلاح ، وهي المشاورات التي أجراها السفير الموقر ميغويل مارين بوش بصفته المنسق الخاص لهذا الموضوع . فالتقرير يردد بإيجاز ووضوح رغبات مجموعة الـ ٢١ التي تسعى إلى إعادة إنشاء هذه اللجنة والتقدم في اجتماعاتها تمشياً مع القرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة . وفي اختصاصنا كمنسقين بشأن هذا البند نيابة عن المجموعة لاحظنا أيضاً رغبات مشابهة لرغباتنا ، أعرب عنها وفد الصين ووفود بعض أعضاء المجموعة الأوروبية الشرقية التي تبدو أيضاً متخذة اتجاهاً مماثلاً . ونأمل في مراعاة مصالح هذه الأغلبية كما ينبغي من أجل إزالة العقبات التي حالت دون إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للبند ٨ في هذه الدورة ، حتى لا يحدث ، حينما يبدأ عملنا مرة أخرى ويعاد إنشاء الهيئات الفرعية ، أن تستثنى مرة أخرى الهيئة الفرعية المخصصة للبند ٨ .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): شكراً لممثلة كوبا على بيانها الذي أخذنا علماً به كما ينبغي ، وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة إلى الرئيس . هل هناك أية وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة؟ فإذا لم تكن ، أقترح أن نتحول إلى مسائل أخرى . فيما يتعلق بالتقرير الذي قدمه اليوم السفير كراليك ، والوارد في الوثيقة CD/1104 ، أود إحاطتكم علماً بأنني سأعرضه على المؤتمر لاعتماده في الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ٢٩ آب/أغسطس . والآن أدعو المؤتمر إلى اعتماد تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية الذي تم تعميمه في الاسبوع الماضي في الوثيقة CD/1099 . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أنوي الآن أن أعرض على المؤتمر التوصية الواردة في الفقرة ١٩ من تقرير فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي تم تعميمه في الوثيقة CD/1097 . وتنص التوصية على أن الفريق المخصص سيجتمع في جنيف في الفترة من ٢ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢ . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد التوصية .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): والآن أدعو المؤتمر إلى الأخذ علماً مع التقدير ، بالتقرير الذي قدمه اليوم السفير كمال بصفته رئيس المشاورات المفتوحة

العضوية عن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، والذي تم تعميمه في الوثيقة CD/WP.410 .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أود أن أعرب للسفير كمال عن خالص تهانينا على الأسلوب الفعال المفعم بالكفاءة والحماس ، الذي ترأس به هذه المشاورات غير الرسمية . وفيما يتعلق بالوثيقة CD/WP.410 ، سأمضي الآن إلى الادلاء ببيان عن اشتراك الدول غير الأعضاء في أعمال المؤتمر . وسأتحدث بالانكليزية لأنها اللغة التي تم بها التفاوض على النص في المشاورات غير الرسمية .

"فيما يتعلق بالمادتين ٣٤ و٣٥ من النظام الداخلي ، اللتين تتناولان على وجه التحديد توجيه الدعوات إلى الدول غير الأعضاء للاشتراك في عمل المؤتمر ، يتجه رأي المؤتمر إلى أن تطبق الأمانة الممارسة الحالية على النحو التالي:

١ - للدول غير الأعضاء التي يدعوها المؤتمر الى الاشتراك في أعماله ، أن تشترك ، ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك ، في الجلسات العامة الرسمية والجلسات العامة غير الرسمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول الأعمال وفي اجتماعات الهيئات الفرعية التي تنشأ وفقاً للمادة ٣٣ دون أن تكون ملزمة بتعيين الهيئات المعنية مسبقاً .

٢ - فيما يتعلق بترتيبات الجلوس ، يحتل المشتركون من الدول غير الأعضاء أماكنهم في الاجتماعات تبعاً للقائمة الالفبائية الانكليزية ، بدءاً بالدولة غير العضو التي يسحب الرئيس اسمها بالقرعة فور اتخاذ المؤتمر للقرار الأول المتعلق بطلبات الاشتراك في بداية السنة ويتناوبون في الوقت نفسه مع المؤتمر" .

وقبل التحول إلى الجدول الزمني للاجتماعات في الأسبوع القادم ، أود أن أبلغكم عن خطواتنا المقبلة بشأن التقرير السنوي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . فقد عممت الأمانة اليوم الفقرات الموضوعية المتعلقة ببنود جدول الأعمال ٢ و٣ و٧ . أما الفقرات المتعلقة بالبند ٨ فسوف يتم تعميمها قريباً ، ربما غداً ، في صناديق البريد المخصصة للوفود . ومن الضروري في هذا الصدد أن نبدأ بحثنا بأسرع ما يمكن ، بعد أن يتاح للوفود الوقت الكافي لدراستها . وأعتقد أن هذا الاشتراط يمكن الوفاء به بالكامل إذا اجتمع معي منسقو المجموعات ومنسقو البنود المذكورة في السابع والعشرين من آب/أغسطس في الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر في القاعة الأولى . ونرحب طبعاً بأية وفود أخرى ترغب في الاشتراك . وآمل أن ننجح في اختتام أعمالنا بشأن الفقرات الموضوعية في تلك المناسبة إذ أن علينا بعد ذلك أن نتناول

الأجزاء التقنية من التقرير ، ومن الضروري تسهيل مهمة خدمات الترجمة والطباعة والاستنساخ ، التي تتلقى الآن جميع المواد الخاصة بالتقرير السنوي في آن واحد تقريباً ، نتيجة لبعض التأخيرات في تقارير الهيئات الفرعية . فأكرر بالتالي وللأسف بشأن هذه النقطة أن الرئيس ليست لديه مرونة رغم كل حسن نيته - فالاجتماع في ٢٧ آب/أغسطس في الساعة ٣/٠٠ بعد الظهر في القاعة الأولى .

وأقترح أن نتحول الآن إلى الجدول الزمني للاجتماعات في الأسبوع القادم . فتمشياً مع التفاهم المتوصَّل إليه في المشاورات بين الرئيس والمنسقين ، تم وضع الخدمات المتاحة عادة للهيئات الفرعية التي اختتمت أعمالها ، تحت تصرف اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وفي يوم الخميس ٢٩ آب/أغسطس سنمضي فوراً بعد الجلسة العامة القادمة إلى بحث الأجزاء التقنية من التقرير السنوي والفقرات المتعلقة بعمل المؤتمر بشأن تحسين أدائه وزيادة فعاليته . وسوف يجري تعميم المسودات ذات الصلة عند بداية الأسبوع القادم . فالجدول الزمني الذي عممته الأمانة اليوم يأخذ في الحسبان هذه الاعتبارات . وقد يلزم بالطبع في هذه المرحلة المتأخرة جداً في الدورة السنوية ، إجراء بعض التعديلات ، ولكن من المستصوب تجنب التأخيرات والتعقيدات إذ أنها قد تعرقل بطريقة أو بأخرى اختتام أعمالنا في ٤ أيلول/سبتمبر . وأقترح بالتالي أن نعتمد الجدول الزمني على أساس ذلك الفهم .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): ليست لديَّ أعمال أخرى لهذا اليوم ، ولذا أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح في يوم الخميس الموافق ٢٩ آب/أغسطس في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١/١٥ بعد الظهر